

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة: العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

رقم: .....

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

**مدى مساهمة معايير التدقيق الجزائرية في تحسين جودة  
القوائم المالية  
من وجهة نظر عينتنا من محافظي الحسابات والأكاديميين**

تحت إشراف الدكتور:

عبد الحكيم ببيصار

من إعداد الطالبة:

- فطيمة عنيبة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
الهاشمي بن واضح	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
عبد الحكيم ببيصار	أستاذ محاضر "أ"	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
مصطفى قمان	أستاذ محاضر "أ"	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2020



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# شكر وتقدير



قال سبحانه وتعالى: "وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ" سورة إبراهيم الآية 07

كفرتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ" سورة إبراهيم الآية 07

أتقدم بشكري الخاص إلى أستاذي المشرف الدكتور عبد الحكيم  
بيصار الذي تتبع هذا العمل وصوب أخطأه وعلى كل ما قدمه من  
توجيهات ومساعدة طيلة فترة البحث فجزاه الله كل خير وأعانه في  
حياته العلمية والعملية.

إلى كل من ساعدني في إتمام هذه المذكرة من قريب ومن بعيد؛  
كما لا يفوتني أن أشكر لجنة المناقشة لتفضلهم بتقييم هذا العمل  
جزاهم الله عنا كل خير.

إلى جميع الأساتذة الذين قاموا بتحكيم الاستبيان.

# إهداء

إلى أغلى جوهرتين في الحياة أُمي وأبي

حفظهما الله وأدامهما تاجا فوق رأسي

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء سندي ومصدر قوتي وثقتي بنفسي

إلى العم السعيد

إلى جميع الأهل والأقارب.



# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

شكر وتقدير.....	7
إهداء.....	8
فهرس المحتويات.....	8
فهرس الجداول والأشكال.....	11
مقدمة.....	15

## الفصل الأول

### الإطار النظري لمعايير التدقيق

#### وجودة القوائم المالية

تمهيد.....	7
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتدقيق.....	8
المطلب الأول: ماهية التدقيق.....	8
المطلب الثاني: أساسيات التدقيق.....	11
المطلب الثالث: معايير التدقيق الدولية.....	15
المبحث الثاني: معايير التدقيق الجزائرية.....	19
المطلب الأول: نشأة معايير التدقيق الجزائرية.....	19
المطلب الثاني: الهيئات واللجان المشرفة على مهنة التدقيق في الجزائر.....	20
المطلب الثالث: إصدارات المعايير الجزائرية للتدقيق.....	23
المبحث الثالث: عموميات حول القوائم المالية.....	29
المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية وخصائصها.....	29
المطلب الثاني: أهمية وأهداف القوائم المالية ومستخداميها.....	32
المطلب الثالث: مفهوم جودة القوائم المالية ومعايير سيرها وأبعادها:.....	34
خلاصة الفصل:.....	37

## الفصل الثاني

### الدراسة الميدانية لأثر معايير التدقيق الجزائرية على جودة القوائم المالية

39.....	تمهيد:
40.....	المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة
40.....	المطلب الأول: منهج الدراسة المعتمد ومصادرها
42.....	المطلب الثاني: أدوات المعالجة الإحصائية
44.....	المطلب الثالث: مجتمع وعينة الدراسة
46.....	المبحث الثاني: خطوات بناء أداة الدراسة ووصفها
46.....	المطلب الأول: خطوات بناء الاستبيان
48.....	المطلب الثاني: صدق الاستبيان
52.....	المطلب الثالث: ثبات أداة الدراسة (الاستبيان)
54.....	المبحث الثالث: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيراتها
54.....	المطلب الأول: خصائص عينة الدراسة
56.....	المطلب الثاني: تحليل وتفسير استجابات أفراد عينة الدراسة
68.....	المطلب الثالث: اختبار الفرضيات
70.....	خلاصة الفصل:
72.....	خاتمة:
75.....	قائمة المراجع:
81.....	الملاحق

فهرس المداول

والأشكال

## فهرس المداول

رقم المداول	عنوان المداول	الصفحة
01	التطور التاريخي للتدقيق وأهدافه	09
02	الإصدار الأول لمعايير التدقيق الجزائرية.	24
03	الإصدار الثاني لمعايير التدقيق الجزائرية	25
04	الإصدار الثالث لمعايير التدقيق الجزائرية	27
05	الإصدار الرابع لمعايير التدقيق الجزائرية	28
06	مقياس ليكارت الخماسي	43
07	الإحصائيات المتعلقة باستمارات الاستبيان	45
08	معاملات الارتباط بين درجات فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية لهذا المحور	49
09	معاملات الارتباط بين درجات فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية لهذا المحور	50
10	معاملات الارتباط بين درجات فقرات المحور الرابع والدرجة الكلية لهذا المحور	51
11	نتائج قياس ثبات الاستبيان	53
12	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	54
13	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص.	55
14	. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة.	55
15	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة	56
16	نتائج استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الخاص مدى اطلاع عينة الدراسة على مجالات تطبيق معايير التدقيق الجزائرية.	57
17	نتائج استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الخاص بمدى معرفة عينة الدراسة با لخصائص المتوفرة في القوائم والتي تؤدي إلى تحسين جودتها	61
18	نتائج استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الخاص بتقييم أثر معايير التدقيق الجزائرية في تحسين جودة القوائم المالية.	65

## فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
16	معايير التدقيق الدولية المتعارف عليها	01

# المقدمة العامة

### مقدمة

أحدث ظهور الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر تطورا على مستوى حجم ونشاطات المؤسسات الاقتصادية، فانقلبت المؤسسات الاقتصادية من كونها مؤسسات صغيرة إلى مؤسسات ضخمة، وهذا أدى إلى تطوير مبدأ انفصال الملكية عن التسيير، مما استلزم تطوير واستحداث مهنة جديدة من غير المحاسبة وأطلق عليها تدقيق الحسابات لتعزيز مصداقية القوائم المالية وإصدار معايير التدقيق.

تمثل معايير التدقيق الخطوط الإرشادية التي يتم استخدامها لأداء عملية التدقيق والتي يعتمد عليها المدقق في تقييم عمله وإبداء رأيه المحايد على صحة وسلامة القوائم المالية، حيث تكمن أهمية تدقيق القوائم المالية في إرساء الشفافية إلى أعلى درجات الثقة والجودة.

سعت الهيئات المهنية والمنظمات الدولية وعلى رأسهم الاتحاد الدولي للمحاسبين إلى إصدار جملة من الإرشادات والإجراءات المتمثلة في معايير التدقيق الدولية.

وعلى غرار باقي دول العالم أبدت الجزائر اهتماما كبيرا بهذه المهنة، فبعد الإصلاحات التي قامت بها الحكومة بإصدار النظام المحاسبي المالي بداية سنة 2010، كان لابد أن يوكبه إصدار جديد يخص تنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر، وذلك بإصدار القانون 01/10 المؤرخ في 2010/06/26، المنظم لمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

وفي سنة 2016 قام المجلس الوطني للمحاسبة بإصدار أول مجموعة من معايير التدقيق الجزائرية، وفي نفس السنة أصدر المجموعة الثانية، وفي سنة 2017 قام بإصدار المجموعة الثالثة، وبعدها المجموعة الرابعة سنة 2018.

### أولا: الإشكالية

على ضوء ما تقدم يمكن صياغة إشكالية البحث الرئيسية كما يلي:

ما مدى مساهمة معايير التدقيق الجزائرية في تحسين جودة القوائم المالية من وجهة نظر عينة من محافظي الحسابات والأكاديميين؟

وتتدرج تحت هذا التساؤل تساؤلات فرعية وهي:

- ما مدى إطلاع عينة الدراسة بمجالات تطبيق المعايير الجزائرية للتدقيق؟
- ما مدى معرفة عينة الدراسة بالخصائص المتوفرة في القوائم المالية والتي تؤدي إلى تحسين جودتها؟
- هل تساهم معايير التدقيق الجزائرية في تحسين جودة القوائم المالية؟

### ثانيا: الفرضيات

لمعالجة الإشكالية الرئيسية للدراسة والأسئلة الفرعية المرتبطة بها تم الإعتماد على جملة من الفرضيات صيغت على النحو التالي:

- هناك اطلاع كبير لأفراد عينة الدراسة على مجالات تطبيق المعايير الجزائرية للتدقيق؛
- هناك معرفة كبيرة لأفراد عينة الدراسة بالخصائص المتوفرة في القوائم المالية والتي تؤدي لتحسين جودتها؛
- تساهم معايير التدقيق الجزائرية في تحسين جودة القوائم المالية.

### ثالثا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تقييم مدى قدرة معايير التدقيق الجزائرية في المساهمة في تحسين جودة القوائم المالية من وجهة نظر عينة من محافظي الحسابات والأكاديميين.

### رابعا: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- الاطلاع على محتوى معايير التدقيق الجزائرية ومجالات تطبيقها؛
- معرفة أهم خصائص القوائم المالية والتي تؤدي إلى تحسين جودتها؛
- معرفة أثر معايير التدقيق الجزائرية على تحسين جودة القوائم المالية.

### خامسا: أسباب إختيار الموضوع:

تم إختيار هذا الموضوع لمجموعة من الاعتبارات الموضوعية والذاتية نذكر منها:

- صلة الموضوع بالتخصص العلمي الذي ندرسه؛
- الرغبة في إثراء الرصيد المعرفي في مجال التدقيق، والتعرف على معايير التدقيق الجزائرية؛

- إبراز دور معايير التدقيق الجزائرية في تحسين جودة القوائم المالية.

#### سادسا: المناهج المتبعة:

تستدعي طبيعة الدراسة استخدام مناهج متعددة، تفي بأغراض الموضوع، حيث استخدمنا المنهج التاريخي في تتبع تطور مهنة التدقيق، كما استخدمنا المنهج الوصفي عند تناول الإطار النظري لمعايير التدقيق وجودة القوائم المالية، والمنهج التحليلي لتحليل نتائج الدراسة.

#### سابعا: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في:

**الحدود الزمانية:** وتتمثل في الفترة الممتدة من بداية اعتماد موضوع المذكرة من طرف اللجنة العلمية للقسم إلى آخر مراحل جمع استبيان الدراسة وهي الفترة الممتدة من 2021/03/11 إلى غاية 2021/06/19.

**الحدود المكانية:** تتمثل في أماكن توزيع الاستبيان، وهي مكاتب محافظي الحسابات بولاية المسيلة، والأساتذة الجامعيين المتخصصين بمجال المحاسبة بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

#### ثامنا: صعوبات الدراسة

- قلة المراجع المتعلقة بالموضوع خاصة فيما يتعلق بالمعايير الجزائرية للتدقيق؛
- قلة الدراسات السابقة المشابهة لموضوع دراستنا، كونه موضوع حديث؛
- الظروف الصحية الراهنة أثرت سلبا على ظروف التواصل مع أفراد عينة الدراسة.

#### تاسعا: الدراسات السابقة

1- دراسة سوسة بدر الدين تحت عنوان: أثر معايير التدقيق الخارجي علي جودة المعلومات المالية دراسة ميدانية لآراء عينة من المدققين على ضوء معايير التدقيق الجزائرية، وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة عنابة، 2018-2019.

وتمحورت إشكالية الدراسة حول أثر تطبيق معايير التدقيق الجزائرية علي جودة المعلومات المالية، وذلك من خلال تقسيم الدراسة الي شق نظري وآخر ميداني من خلال دراسة آراء عينة من المدققين.

وخلصت الدراسة حسب آراء العينة أن لمعايير التدقيق الجزائرية أثر علي جودة المعلومات المالية، لما لها من مقومات تجعل المدقق يتدخل بشكل هادف ومنظم وفي التوقيت المناسب على عدة مستويات في الكيان، وبالتالي يؤثر في جودة المعلومات داخلها.

2- دراسة شبلاوي إبراهيم والمعنونة تحت: واقع وآفاق التدقيق الخارجي في الجزائر في ظل معايير التدقيق الدولية (IAS) ومعايير التدقيق الجزائرية (NAA) دراسة ميدانية، وهي أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة لونييسي علي، البليدة 2، 2019-2020.

تناولت هذه الدراسة الواقع الحالي للممارسات المهنية للتدقيق الخارجي في الجزائر وآفاقه المستقبلية، وذلك تحت غطاء كل من المعايير الدولية للتدقيق والمعايير الجزائرية.

من خلال التطرق إلى الإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية في منظومة التدقيق الخارجي، بما فيها كل من المعايير الدولية والمعايير الجزائرية للتدقيق.

خلصت هذه الدراسة إلى أن هناك تحسن في الممارسات المهنية للتدقيق الخارجي في الجزائر وذلك بصدور القانون 01/10؛ وأوصت بضرورة العمل على إجراء دراسات وبحوث أكاديمية على مختلف المعايير الجزائرية للتدقيق.

3- دراسة لقلطي الأخضر المعنونة ب: " معايير المراجعة الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الواقع المهني بالجزائر (دراسة تطبيقية مقارنة)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2014-2015.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى إمكانية تطبيق معايير المراجعة الدولية بالجزائر من خلال معرفة مدى إلتزام المراجعين بمعايير المراجعة المتعارف عليها، ومدى ملائمة تلك المعايير للواقع المهني بالجزائر.

وخلصت الدراسة إلى أن مهنة المراجعة في الجزائر في الوقت الحالي والماضي تتصف بعدم وجود معايير مراجعة عامة ومتناسقة ومقبولة قبولا عاما.

4- دراسة شريقي عمر تحت عنوان: التنظيم المهني للمراجعة، دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمملكة المغربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2011-2012.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة مقارنة للتنظيم المهني للمراجعة في ثلاث بلدان الجزائر، تونس والمغرب، وتمت المقارنة من خلال عناصر التنظيم المهني للمراجعة المتمثل في: الإطار العام للممارسات المهنية، الهيآت المهنية المشرفة على تنظيم المهنة، معايير المراجعة ودستور واداب وسلوك المهنة.

وخلصت الدراسة إلى أن التنظيم الحالي للمهنة في الجزائر لا يتوفر على العديد من الخصائص والمتطلبات الكفيلة بنجاح وتطور المهنة، وقدمت الدراسة مساهمة لتطوير التنظيم المهني للمراجعة في الجزائر بما يسمح بالارتقاء بمستوى المهنة ويحقق أهدافها.

#### عاشرا: تقسيمات الدراسة

لدراسة هذا الموضوع وتحليل الإشكالية المحددة في البحث تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين؛

فصل نظري والآخر تطبيقي.

تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري لمعايير التدقيق وجودة القوائم المالية، وتطرقنا في مباحثه

الثلاث إلى مدخل مفاهيمي للتدقيق، معايير التدقيق الجزائرية، وعموميات حول القوائم المالية.

أما الفصل الثاني فقد عنوانه بدراسة أثر معايير التدقيق الجزائرية في تحسين جودة القوائم

المالية، وذلك من خلال أخذ آراء عينة من محافظي الحسابات والأكاديميين، وفي مباحثه الثلاث تطرقنا

إلى الإطار المنهجي للدراسة، خطوات بناء أداة الدراسة، نتائج الدراسة الميدانية وتفسيراتها.

# الفصل الأول

الإطار النظري لمعايير التدقيق

وجودة القوائم المالية

## تمهيد

تمثل معايير التدقيق إطاراً متكاملًا لعملية التدقيق التي تم إصدارها من طرف الاتحاد الدولي للمحاسبين، حيث يجب على المدقق الالتزام بها وتطبيقها حتى تساعده على تسهيل مهمته وتطوير جودة أدائه المهني، فقد حظيت هذه المعايير باهتمام كبير كونها تمثل وسيلة لمراقبة أعمال المسيرين.

يبدأ عمل المدقق من حيث ينتهي عمل المحاسب، فبعد انتهاء المحاسب من تجميع وتبويب وتسجيل المعلومات المتعلقة بالعمليات الناتجة عن نشاط الكيان ويكون ذلك في شكل قوائم مالية، يأتي دور المدقق في الحكم على مدى سلامة هذه القوائم وخلوها من الأخطاء. وباعتبار القوائم المالية همزة وصل بين الكيان ومختلف الأطراف المتعاملة معه، تساعدهم على اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة لأن معظم البيانات التي يحتاجها المستثمرون تكون ضمن القوائم المالية وتقارير المدقق بصفة خاصة.

لذلك فإن معايير التدقيق تولي اهتمام كبير لنتائج وتقرير المدقق، وتهتم برأيه حول صحة ومصداقية القوائم المالية محل التدقيق، ولمعالجة الموضوع تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

**المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتدقيق؛**

**المبحث الثاني: معايير التدقيق الجزائية؛**

**المبحث الثالث: عموميات حول القوائم المالية؛**

### المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتدقيق

إن عملية التدقيق وظيفة مهمة وحساسة في الكيان، ولم تكن هذه الوظيفة وليدة العصر الحديث بل ظهرت منذ القدم، وللتعرف على هذه الوظيفة سيتم التطرق في هذا المبحث إلى أهم المفاهيم الأساسية للتدقيق، وذلك من خلال مفهوم التدقيق وتطوره التاريخي وأهميته وأهدافه بالإضافة إلى معايير التدقيق الدولية.

### المطلب الأول: ماهية التدقيق

يتضمن هذا المطلب فرعين تم التطرق فيهما إلى التطور التاريخي للتدقيق بالإضافة إلى مفهوم التدقيق.

### الفرع الأول: التطور التاريخي للتدقيق

تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته، وتؤكد من مطابقة تلك البيانات للواقع، وقد ظهرت هذه الحاجة أولاً لدى الحكومات حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المدققين لتأكد من صحة الحسابات العامة، وكان المدقق يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها. وهكذا نجد أن كلمة التدقيق "auditing" مشتقة من الكلمة اللاتينية *auditer* ومعناها يستمع.<sup>1</sup> إن التطورات المتلاحقة للتدقيق كانت رهينة الأهداف المتوخاة من جهة ومن جهة أخرى كانت نتيجة البحث المستمر لتطوير هذه الأخيرة من الجانب النظري بغية جعلها تتماشى والتغيرات الكبيرة التي عرفتها حركة التجارة العالمية والاقتصاد العالمي بشكل عام، والتي شهدها الكيان الاقتصادي على وجه الخصوص، لذلك سنورد جدولاً يميز فيه بين مختلف المراحل التاريخية للتدقيق.<sup>2</sup>

1 - نور الدين أحمد قايد، التدقيق المحاسبي وفقاً لمعايير الدولية، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2015، ص7.

2 - الأخضر لقايطي، مراجعة الحسابات وواقع الممارسة المهنية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص10.

الجدول رقم (1): التطور التاريخي للتدقيق وأهدافه

المدّة	الأمر بالمراجعة	المراجع	الأهداف
من 2000 قبل الميلاد إلى 1700	الملك، الإمبراطور، الكنيسة، الحكومة	رجال الدين، كاتب	-معاقبة السارق على اختلاس الأموال -بهدف حماية الأموال
من 1700 إلى 1850	الحكومة، المحاكم التجارية والمساهمين	المحاسب	-منع الغش -معاقبة فاعليه -حماية الأموال
من 1850 إلى 1900	الحكومة والمساهمين	شخص مهني في المحاسبة أو القانون	تجنب الغش وتأكيد مصداقية الميزانية
من 1900 إلى 1940	الحكومة والمساهمين	شخص مهني في المحاسبة والتدقيق	-تجنب الغش والأخطاء -الشهادة على مصداقية القوائم المالية التاريخية
من 1940 إلى 1970	الحكومة، البنوك والمساهمين	شخص مهني في التدقيق المحاسبة والاستشارة	الشهادة على صدق وسلامة انتظام القوائم المالية التاريخية
من 1970 إلى 1990	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين	شخص مهني في التدقيق المحاسبة والاستشارة	الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية واحترام المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق
ابتداء من 1990	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين	شخص مهني في التدقيق والمحاسبة والاستشارة	الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية في ظل احترام المعايير ضد الغش العالمي

المصدر: محمد التوهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، الإطار النظري والممارسة التطبيقية،

ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص7-8.

## الفرع الثاني: مفهوم التدقيق

هناك مفاهيم عديدة للتدقيق نذكر منها:

يعرف التدقيق بأنه " فحص للمعلومة من طرف شخص خارجي، شريطة أن لا يكون هو الذي حضرها أو استعملها بهدف زيادة منفعة المعلومات للمستعمل".<sup>1</sup>

عرفته جمعية المحاسبة الأمريكية بأنه: " عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسابرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية".<sup>2</sup>

وعرفه أحمد جمعة بأنه: " عملية فحص مستندات ودفاتر وسجلات الكيان فحصا فنيا انتقاديا محايدا، لتحقيق من صحة العمليات وإبداء الرأي في عدالة التقارير المالية للمنشأة اعتمادا على قوة ومثانة نظام الرقابة الداخلية".<sup>3</sup>

كما عرفه محمد فاتح بأنه: " علم يتمثل في مجموعة المبادئ والمعايير والقواعد والأساليب التي يمكن بواسطتها القيام بفحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المثبتة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمشروع، بهدف إبداء رأي فني محايد في تعبير القوائم المالية الختامية".<sup>4</sup>

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج التعريف التالي:

التدقيق هو فحص انتقائي مخطط يقوم به شخص محترف ومستقل بهدف الإدلاء برأي فني محايد عن مدى سلامة وشفافية القوائم المالية، اعتمادا على إجراءات الفحص والتحقق، ويقدم في شكل تقرير.

1 - الأخضر نقيطي، مراجعة الحسابات وواقع الممارسة المهنية في الجزائر، مرجع سابق، ص 14.

2 - محمد سمير الصبان، عبد الله عبد العظيم هلال، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية الإبراهيمية، القاهرة، مصر، 2002، ص 17.

3 - أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق الحديث، دار صفاء، عمان، الأردن، ط2، 2005، ص 25.

4 - محمد فاتح محمود بشير المغربي، المراجعة والتدقيق الشرعي، دار الجنان، عمان، الأردن، ط1، 2016، ص 15.

كما نلاحظ من التعاريف السابقة أنها ركزت على ثلاث نقاط أساسية وهي:

- 1- **الفحص:** هو التأكد من صحة العمليات المالية؛
- 2- **التحقق:** التأكد من أن الكيان يمسك محاسبة وفق المعايير والقوانين المعمول بها (النظام المحاسبي المالي، القانون التجاري الجزائري) والمتعارف عليها؛
- 3- **التقرير:** هو بلورة نتائج الفحص والتحقق في شكل منتج مادي مكتوب، يعبر فيه المدقق عن رأيه بحيادية وموضوعية، وهو العملية الأخيرة في التدقيق.

#### المطلب الثاني: أساسيات التدقيق

يتضمن هذا المطلب كل من أنواع التدقيق وأهميته وأهدافه من خلال التطرق الى فروع الثلاث التي جاءت على النحو التالي:

#### الفرع الأول: أنواع التدقيق

يمكن تبويب التدقيق إلى عدة أنواع، وسنقوم بدراسة أنواع التدقيق على النحو التالي:

- 1- **التدقيق من حيث الإلزام:** وينقسم إلى نوعين:
  - **التدقيق الإلزامي:** هو التدقيق الملزم بموجب النصوص القانونية المنظمة لأعمال الشركات والهيئات والجمعيات وغيرها من الأشخاص الاعتبارية الأخرى، التي تنفصل فيها الملكية عن الإدارة، تعينه الجمعية العامة التي تحدد واجباته، وفي حالة عدم تعيين مدقق في هذه الشركات يعتبر مخالفة قانونية.
  - **التدقيق الاختياري (الغير إلزامي):** هو التدقيق الذي يتم بمحض إرادة أصحاب الكيان دون تدخل أو إلزام من جهة مثل الشركات التي لا تنفصل فيها الملكية عن الإدارة حيث تتم الرقابة حسب اتفاق الشركاء دون تدخل قانوني.<sup>1</sup>

1- أحمد عبد المولى الصباغ، وآخرون، أساسيات المراجعة ومعاييرها، القاهرة، مصر، 2008، ص12.

2- التدقيق من حيث التوقيت: وينقسم إلى نوعين:

• **التدقيق النهائي:** يتم هنا بعد قفل السنة المالية وإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية، ويلجأ المدقق الخارجي إلى هذا الأسلوب عادة في الشركات الصغيرة والتي لا تتعدى فيها العمليات بصورة كبيرة.

• **التدقيق المستمر:** وفي هذه الحالة تتم عملية الفحص وإجراء الاختبارات على مدار السنة المالية للشركة، وعادة يتم ذلك بطريقة منظمة وفق برنامج زمني محدد مسبقاً، مع ضرورة إجراء مراجعة أخرى بعد إقفال الدفاتر في نهاية السنة المالية لتحقيق من التسويات الضرورية لإعداد القوائم المالية الختامية.<sup>1</sup>

3- التدقيق من حيث نطاق العمل: وينقسم إلى نوعين:<sup>2</sup>

• **التدقيق الكامل:** يقصد به أن يترك للمدقق إطار غير محدد للعمل الذي يؤديه، ولا تخضعه الإدارة أو الجهة التي عينته لأي قيود على نطاق أو مجال عمله.

• **التدقيق الجزئي:** يقصد به بعض العمليات المحددة أو المعينة في مهنته كأن يوكل للمدقق الخارجي بتدقيق بند معين من مجموع البنود، كتدقيق المخزونات فقط أو الديون أو الحقوق، وهذا النوع من التدقيق من بين الأنواع الأكثر تطبيقاً وانتشاراً في التدقيق الخارجي، وفي هذا النوع من التدقيق لا يكون المدقق مسؤولاً عن أي أضرار تنشأ أو يتم اكتشافها فيما بعد إلا عن الحالات الجزئية المكاف بتطبيقها.

4- من حيث الجهة التي تقوم بالتدقيق: تنقسم إلى نوعين:<sup>3</sup>

• **التدقيق الخارجي:** يقوم به شخص خارجي مستقل عن الكيان بهدف فحص سجلات ومستندات الكيان وإبداء رأي فني محايد عن عدالة التقارير المالية.

1 - محمد سمير الصبان، عبد الله عبد العظيم هلال، مرجع سابق، ص ص51-52.

2 - مسعود صديقي، أحمد نقاز، المراجعة الداخلية، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، ط1، 2010، ص --.

3 - عصام الدين محمود متولي، المراجعة وتدقيق الحسابات، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، اليمن، ط1، 2009، ص29.

- **التدقيق الداخلي:** يقوم به شخص من داخل إدارة أو قسم الكيان يقوم بتدقيق سجلات ودفاتر الكيان، ويمثل جزءا من نظام الرقابة الداخلية.

### الفرع الثاني: أهداف التدقيق

على المدقق التأكد من تحقيق جملة من الأهداف يمكن تقسيمها إلى قسمين أساسيين أهداف تقليدية وأهداف حديثة متطورة وهي كالتالي:<sup>1</sup>

#### 1- الأهداف التقليدية: تنقسم إلى:

أ- الأهداف الرئيسية وتتمثل هذه الأهداف في:<sup>2</sup>

- التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر ومدى الاعتماد عليها؛
- إبداء رأي فني محايد يستند على ادلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي؛
- ب- أما الأهداف الفرعية فتتمثل في:<sup>3</sup>
- اكتشاف الأخطاء والغش والتزوير الذي قد يكون في الدفاتر؛
- تساعد الإدارة في رسم السياسات الإدارية واتخاذ القرارات في التوقيت المناسب كون تقرير المدقق له قوة الأدلة ويعتمد على الخبرة والمعرفة؛
- التقليل من فجوات ارتكاب الغش والأخطاء؛
- من خلال عملية التدقيق يتخذ مستخدمي القوائم المالية قراراتهم الاستثمارية؛
- تعتبر أداة معينة لإدارة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة.

2- **الأهداف الحديثة المتطورة:** نظرا لتطور مهن التدقيق وتزايد درجة التغيير في بيئة المؤسسات ظهرت أهداف حديثة تتمثل في:

---

1 - صليحة بوسليمانى، محمد طويلب، توفيق معايير المراجعة الجزائرية مع معايير المراجعة الدولية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة الجزائر المجلد 11، العدد 1، 2020، ص 163.

2 - محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، في علوم تجارية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 08.

3 - صليحة بوسليمانى، مرجع سابق، ص 163.

- القيام بعملية مراقبة الخطط المسطرة من قبل الكيان والتأكد من تنفيذها؛
- تقييم النتائج المتوصل إليها مقارنة بالنتائج المرسومة؛
- الحفاظ على ممتلكات الكيان من خلال منع الإسراف وبالتالي المساهمة في تحقيق أكبر كفاية إنتاجية ممكنة للكيان؛
- التدقيق حصن منيع من الأخطاء والتزوير في لنبود المحاسبية؛
- التدقيق من خلو الحسابات الختامية من الأخطاء الحسابية؛
- التأكد من صحة النظم المتبعة في أداء العمليات ذات المغزى المالي؛
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لافراد المجتمع.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: أهمية التدقيق

تعود أهمية التدقيق إلى كونه وسيلة لا غاية، وتهدف هذه الوسيلة إلى خدمة عدة طوائف تستخدم القوائم المالية المدققة، وتعتمدها في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها.

ومن الأمثلة على هذه الطوائف والفئات نذكر:<sup>2</sup>

- تعتمد إدارة الكيان اعتماد كلياً على البيانات المحاسبية في وضع الخطط ومراقبة الأداء وتقييمه ومن هنا تحرص أن تكون تلك البيانات مدققة من قبل هيئة فنية محايدة، وكذلك نجد طائفة المستثمرين تعتمد القوائم المالية المدققة عند اتخاذ أي قرار في توجيه المدخرات والاستثمارات بحيث تحقق لها أكبر عائد ممكن؛
- تعتمد البنوك التجارية والصناعية على القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة عند فحصها للقوائم المالية للمؤسسة التي تتقدم بطلب قروض وتسهيلات ائتمانية منها؛
- يعتمد كذلك الاقتصاديون القوائم المالية إلى تحديد المؤشرات الوطنية منها مثل الدخل القومي، الناتج الداخلي الخام؛

<sup>1</sup> - بدر الدين سوسة، أثر معايير التدقيق الخارجي على جودة المعلومات المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة عنابة، 2019، ص 27.

<sup>2</sup> - خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات النظرية والعملية، دار وائل، عمان، الأردن، ط2، 2001، ص 15.

- تعتمد الجهات الحكومية وأجهزة الدولة على القوائم المالية المدققة في أغراض كثيرة منها التخطيط الرقابة، فرض الضرائب وتحديد الأسعار؛
- تعتمد كذلك نقابات العمال على القوائم المالية المدققة في مفاوضاتها مع الإدارة بشأن الأجور والمشاركة في الأرباح وما شابه.

### المطلب الثالث: معايير التدقيق الدولية

تعتبر معايير التدقيق الدولية محاولة لوضع معايير يستند إليها مدقق الحسابات بغض النظر عن الموقع الجغرافي المتواجد به، وقد ازدادت الحاجة لهذه المعايير بعد التفتح الاقتصادي الذي يشهده العالم وتطور الشركات وتفرعها عبر الدول، فسعى مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولية إلى وضع معايير تلقى قبولا دوليا.<sup>1</sup>

### الفرع الأول: مفهوم معايير التدقيق الدولية

عرفت معايير التدقيق الدولية على أنها المبادئ الأساسية للتدقيق ذات القبول الدولية والمنفذة من قبل المدققين في جميع أنحاء العالم" وتعتبر معايير التدقيق الدولية إطارا متجانسا وقابلا للتطبيق على المستويات المهنية الدولية، ولا تحرم على أية دولة إصدار معايير تدقيق خاصة بها، وتصدر معايير التدقيق الدولية عن الاتحاد الدولي للمحاسبين بمعرفة لجنة ممارسة التدقيق الدولية.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: أنواع معايير التدقيق الدولية

هي معايير لمساعدة المدققين على أداء واجبهم والقيام بالمهنة على أكمل وجه لتحقيق الأهداف الأساسية، لقد تم إنشاء هذه المعايير ومتابعتها من طرف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين وهي

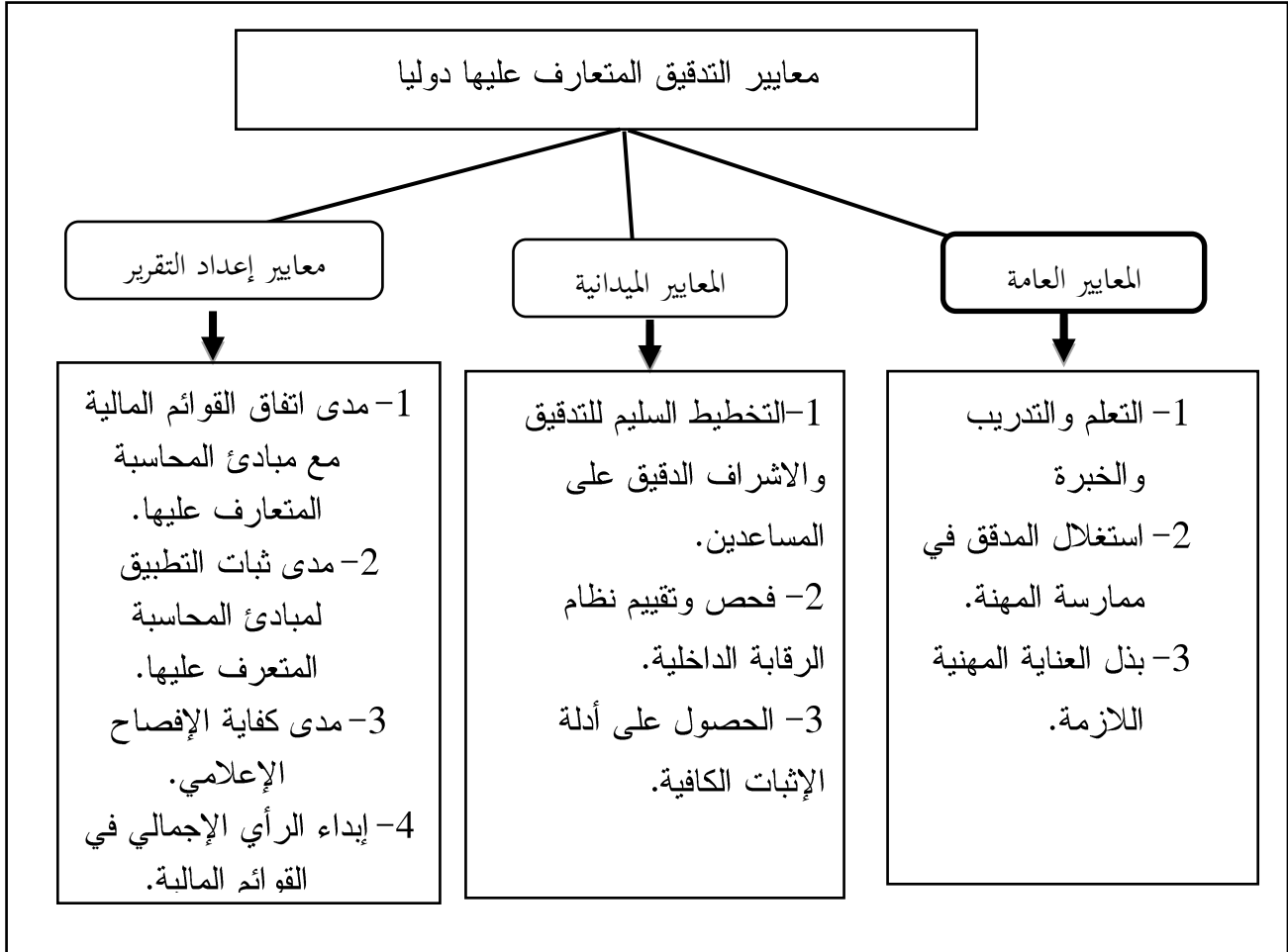
<sup>1</sup> -نور الهدى بهلولي، أثر معايير التدقيق الدولية في تطوير مهنة التدقيق المحاسبي بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، في علوم تجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف 2017، ص37.

<sup>2</sup> -الأخضر لقلطي، عمر ديلمي، دور معايير المراجعة الدولية في تحسين أداء مهنة المراجعة المالية في الجزائر، المجلة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، المجلد40، العدد4، 2020، ص57.

عشرة معايير.<sup>1</sup> وتنقسم المعايير العشرة المتعارف عليها إلى ثلاث مجموعات، معايير متعلقة بالشخص المدقق (عامة)، معايير متعلقة بالعمل الميداني، ومعايير إعداد التقرير.

يمكن توضيحها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01) معايير التدقيق الدولية المتعارف عليها



المصدر: ألفين اريتز، جيمس لوبك، المراجعة مدخل متكامل، ج 1، (ترجمة: محمد عبد القادر الديسطي)، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 42.

1 - محمد أمين لونيصة، تطور مهن التدقيق في الجزائر وأثرها على تحسين جودة المعلومة المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في علوم تجارية، جامعة المسيلة، 2017، ص 77.

## 1- المعايير العامة أو الشخصية:

هي مجموعة من المعايير التي تتعلق بالتكوين الذاتي أو الشخصي للمدقق وتوصف بأنها "عامة" لأنها تتمثل في مطالب أساسية للتعامل مع معايير العمل الميداني، وإعداد التقارير.

- ينص المعيار الأول على أنه يتعين على المدقق أن يكون لديه تأهيل علمي وعملي حتى يقوم بأداء مهمته.
- يوجب المعيار الثاني على استقلالية المدقق ليكون سلوكه وتفكيره مستقلين خلال عملية التدقيق.
- يوجب المعيار العام الثالث على المدقق أن يبذل العناية المهنية اللازمة خلال القيام بعملية التدقيق وإعداد التقرير.

## 2- المعايير الميدانية (معايير العمل الميداني)

يقوم المدقق بإعداد سجل يشتمل على إجراءات التدقيق والأدلة التي تم فحصها، والنتائج التي تم التوصل إليها، وموازن التدقيق، ونسخ من محاضر جلسات مجلس الإدارة والتوصيف لنظام الرقابة الداخلية وتحليل لمختلف حسابات ومذكرات تسوية البنوك والكشوف التفصيلية لبعض بنود القوائم المالية، وجميع المعلومات الهامة المتصلة بعملية التدقيق، وهذه السجلات في مجموعها تسمى أوراق التدقيق، ولما كانت عملية التدقيق تستغرق وقتاً وجهداً كبيرين سواءً بالنسبة للمدقق أو مساعدوه، فإنه قد يتهاون مساعدوه في بعض الإجراءات العملية وبذلك يعد مخالف لمستويات ومعايير الأداء المهني.

ويمكن حصر هذه المعايير في البنود التالية:<sup>1</sup>

- يشمل المعيار الأول على أن يخطط للعمل بصورة مناسبة وأن يتم الإشراف على أعمال المساعدين إن وجدو بصورة فعالة.
- يؤكد المعيار الميداني الثاني على وجوب التواصل إلى فهم كافي للرقابة الداخلية لتخطيط لتدقيق وتحديد طبيعة توقيت ومدى الاختبارات التي يجب القيام بها.

<sup>1</sup> إبراهيم شبلوي، واقع وأفاق التدقيق الخارجي في ظل معايير التدقيق الدولية (ISA) ومعايير التدقيق الجزائرية (NAA)، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه، في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة لونيبي علي، البلدة 2، 2020، ص 51.

- أما المعيار الميداني الثالث فينص على وجوب الحصول على أدلة وبراهين كافية والتي تكون الأساس الذي يستند عليه التقرير.

### 3-معايير إعداد التقرير

تبين توجيهات معينة لتحضير تقرير المدقق، وتتضمن المعايير الآتية:<sup>1</sup>

- ينص معيار إعداد التقرير الأول على أنه يجب أن ينص تقرير المدقق على ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
- ينص المعيار الثاني عما إذا كانت المبادئ المحاسبية المطبقة عند القيام بعملية التدقيق لم تختلف عن المبادئ التي طبقت في السنوات السابقة؛
- ينص المعيار الثالث على أن تكون القوائم المالية المستعملة لإبداء الرأي معبرة تعبيراً كافياً عما تحمله من القوائم من معلومات، ما لم يذكر في التقرير ما يفيد خلاف ذلك؛
- ينص المعيار الرابع أن يكون تقرير المدقق ملم بكل القوائم المالية بكونها وحدة واحدة عند إبداء رايه؛
- وفي حالة استحالة ذلك (رأي تحفظي) يجب على المدقق أن يذكر الأسباب التي أدت إلى عدم إبداء رايه.<sup>2</sup>

1 - سمية أحمد ميلي، أثر استخدام أساليب معاينة لتدقيق القوائم المالية في اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم تجارية، جامعة المسيلة، 2017، ص83.

2 - الأخضر لقيطي، عمر ديلمي، مرجع سابق، ص51.

### المبحث الثاني: معايير التدقيق الجزائرية

بغية تطوير مهنة التدقيق محليا وجعلها أكثر ملائمة مع الواقع الدولي، وكذا العمل على الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، قامت الجزائر بتبني 16 معيار مستوحاة من معايير التدقيق الدولية، فسنحاول في هذا المبحث التعرف عليها.

### المطلب الأول: نشأة معايير التدقيق الجزائرية

بتبني الجزائر نظام محاسبي مالي جديد بدلا من المخطط المحاسبي الوطني من خلال إصدار القانون 07-11 لسنة 2007، ظهر وجه جديد لممارسة مهنة المحاسبة ودخل هذا النظام حيز التطبيق ابتداء من بداية سنة 2010، وفي نفس السياق إصلاح ممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق ثم إصدار القانون 10-01 في سنة 2010 لإعادة تنظيم مهنة الخبير المحاسب، ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، وذلك جاء كبديل للقانون 91-08 بإلغاء لمعظم الأحكام التي جاء بها ما عدا المتعلقة بشروط الالتحاق بالمهن الثلاثة المذكورة.<sup>1</sup>

ففي سنة 2011 تم التفكير في إصدار معايير محلية خاصة بمهنة التدقيق وبعد دراسة تمت لمدة 05 سنوات لمدى استجابة البيئة الجزائرية لمعايير التدقيق الدولية، قام المجلس الوطني للمحاسبة عن طريق لجنة تقييس الممارسات المهنية من سنة 2016 الى غاية 2018، بإصدار 16 معيار سميت بالمعايير الجزائرية للتدقيق من أصل 36 معيار دولي، ووضعهم حيز التنفيذ وهي بمثابة مرجع يسترشد به المدقق من أجل أداء مهمته والخروج بتقرير ذات جودة عالية يفيد كل المساهمين والمستثمرين في اتخاذ قراراتهم.<sup>2</sup>

حيث قام المجلس الوطني للمحاسبة بإصدار معايير التدقيق وفق 4 دفعات موضحة باختصار في ما يلي:

- ففي 4 فيفري 2016 أصدر أربعة معايير كدفعة أولى؛
- أما الدفعة الثانية كانت في 11 أكتوبر 2016؛

1 - نور الهدى بهلولي، مرجع سابق، ص122.

2 - صليحة بوسلماني، محمد طويبيب، مرجع سابق، ص166.

• الدفعة الثالثة في 15 مارس 2017؛

• والدفعة الرابعة كانت في 24 سبتمبر 2018.

المطلب الثاني: الهيئات واللجان المشرفة على مهنة التدقيق في الجزائر

الفرع الأول: الهيئات المشرفة على مهنة التدقيق في الجزائر

أصدرت الجريدة الرسمية في 27 جانفي 2011 ثلاثة مراسيم تنفيذية تحدد تشكيلة وصلاحيات الهيئات المشرفة على التدقيق في الجزائر، سنحاول التعرف على كل هيئة من تلك الهيئات.<sup>1</sup>

### 1- المجلس الوطني للمحاسبة:

المجلس جهاز استشاري ذو طابع وزارى ومهني مشترك يقوم بمهمة التنسيق التلخيص في مجال البحث وضبط المقاييس المحاسبية والتطبيقات المرتبطة بها، وبهذه الصفة يمكن للمجلس أن يطلع على كل المسائل المتعلقة بمجال إختصاصه.<sup>2</sup>

ينشأ المجلس تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية ويتولى مهام الاعتماد والتقييس المحاسبي، وتنظيم ومتابعة المهنة المحاسبية ويضم المجلس ثلاث أعضاء منتخبين عن كل تنظيم مهني على الأقل.<sup>3</sup>

كما يحتوي المجلس على خمس لجان وهي: لجنة تقييس الممارسات المحاسبية، العناية المهنية، لجنة الاعتماد، لجنة التكوين و لجنة الانضباط والتحكيم ولجنة مراقبة النوعية.<sup>4</sup>

1 - عمر شريقي، التنظيم المهني للمراجعة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2012، ص4.

2 - عزة الأزهر، واقع ممارسة مهنة المراجعة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر العدد 05، 2012، ص22.

3 - الأخضر لقلطي، معايير المراجعة الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الواقع المهني بالجزائر، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، في علوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، 2015، ص106.

4 - المادة 5، من القانون 10-01، المؤرخ في 29 جوان 2010، والمتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الموافق ل 11 جويلية 2010، ص4.

2- المجلس الوطني للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين والمجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.

نصت المادة 14 من القانون 01-10 المؤرخ في 29/06/2010 على أنه ينشأ مصف وطني للخبراء المحاسبين وغرفة وطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، يتمتع كل منهما بالشخصية المعنوية ويضم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين والمؤهلين لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومهنة محافظ الحسابات ومهنة المحاسب المعتمد حسب الشروط التي يحددها هذا القانون، ويسير كل من المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين مجلس وطني ينتخبه مهنيون كما يمكن إنشاء مجالس جهوية ويحدد تشكيل المنظمة وصلاحياتها وقواعد سيرها عن طريق التنظيم.<sup>1</sup>

يكلف المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين بما يلي:

- السهر على تنظيم المهن وحسن سيرها؛
- الدفاع عن كرامة أعضائها واستقلاليتهم؛
- السهر على احترام قواعد المهن وأعرافها؛
- إعداد أنظمتها الداخلية التي يوافق عليها الوزير المكلف بالمالية وينشرها في أجل شهرين من تاريخ إيداعها؛
- إعداد مدونة الأخلاقيات المهنية؛
- إبداء الرأي في كل المسائل المرتبطة بهذه المهن وحسن سيرها.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: اللجان المشرفة على معايير التدقيق الجزائرية

1 - الأخضر لقلبي، مرجع سابق، ص105.

2 - المادة 15، من القانون 01-10، المؤرخ في 29 جوان 2010، والمتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الموافق ل 11 جويلية 2010، ص6.

## 1- لجنة توحيد الممارسات المحاسبية وإجراءات العمل

لجنة توحيد الممارسات المحاسبية وإجراءات العمل مكلفة بـ:

- وضع مناهج عمل في ميدان الممارسات المحاسبية وإجراءات العمل.
- اعداد المشاريع المتفق عليها فيما يتعلق بأحكام المحاسبة الوطنية المطبقة على كل شخص طبيعي أو معنوي خاضع لوجوب القيام بالمحاسبة؛
- القيام بكل الدراسات والتحليلات في إطار التنمية واستعمال وسائل المحاسبة ومناهجها؛
- اقتراح الإجراءات الموحدة للمحاسبة؛
- دراسة وابداء آراء وتوصيات خاصة بكل المشاريع والنصوص القانونية المتعلقة بالمحاسبة؛
- ضمان تنسيق البحوث النظرية والمنهجية وإجمالها في مختلف ميادين المحاسبة؛
- إعداد المشاريع المتفق عليها بالتنسيق مع مختلف المؤسسات المعنية، المتعلقة بالمعايير التي وضعتها الهيئات الدولية حول توحيد المحاسبة وتطبيقها.

## 2- لجنة مراقبة الجودة:

لجنة مراقبة الجودة مكلفة بـ:

- وضع مناهج عمل في ميدان جودة الخدمات؛
- ابداء آراء وإقتراح مشاريع نصوص شرعية في ميدان الجودة؛
- ضمان جودة التدقيقات المكلف بها المدققين المهنيين؛
- وضع المعايير الخاصة بكيفيات تنظيم المكاتب وإدارتها؛
- وضع المناهج التي تسيّر ضمان تفقد جودة خدمات المكاتب؛
- ضمان متابعة خاصة بمراعاة أحكام إستقلال وآداب المهنة؛
- ذكر أسماء المراقبين المختارين من بين أهل المهنة، قصد ضمان المهمات وتفقد الجودة؛
- إقامة ندوات الجودة التقنية للأعمال والآداب والأخلاق التي يتخلق بها المهنيين فيما يتصل بنصح الزبائن والتعامل معهم.

### 3- اللجنة الخاصة:

اللجنة الخاصة هي المكلفة بوضع معايير التدقيق الجزائرية أنشئت ضمن المجلس الوطني للمحاسبة، وهي مؤلفة من خبراء في شؤون المحاسبة والتدقيق.<sup>1</sup>

#### المطلب الثالث: إصدارات المعايير الجزائرية للتدقيق

قام المجلس الوطني للمحاسبة بإصدار المعايير الجزائرية للتدقيق وفق 4 دفعات بداية من 2016/02/04 إلى آخر إصدار في 2018/09/24 وهي كالتالي:

#### الفرع الأول: الإصدار الأول لمعايير التدقيق الجزائرية

حسب المقرر رقم 002 المؤرخ في 4 فيفري 2016 الصادر عن وزارة المالية يهدف إلى وضع حيز التنفيذ 4 معايير جزائرية للتدقيق، والجدول الموالي يلخص أهم مضمين هذه المعايير:

<sup>1</sup> - أشرف بن صغير، دراسة مقارنة بين معايير التدقيق الجزائرية NAA، ومعايير التدقيق الدولية ISA، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، في العلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2017، ص: 45-46.

الجدول (02): الإصدار الأول لمعايير التدقيق الجزائرية.

الهدف منه	مجال تطبيقه	اسم المعيار
هدف المدقق هو قبول ومتابعة مهمة التدقيق فقط في الحالات التي تكون الشروط التي سيجرى التدقيق على أساسها قد تم الاتفاق عليها. يجب على المدقق أن يطلب من الكيان تأكيد موافقته على الأحكام والشروط المعروضة في رسالة المهمة	يعالج هذا المعيار للتدقيق واجبات المدقق (محافظ الحسابات والمدقق المتعاقد) للاتفاق مع الإدارة حول أحكام مهمة التدقيق، وكل مهام تدقيق القوائم المالية	220 اتفاق حول أحكام مهن التدقيق
هدف المدقق تصور ووضع حيز التنفيذ هذه الإجراءات بهدف الحصول على أدلة مثبتة ذات دلالة ومصداقية.	يعالج هذا المعيار استعمال المدقق لإجراءات التأكيد الخارجية بهدف الحصول على أدلة مثبتة.	505 التأكيدات الخارجية
هدف المدقق الحصول على العناصر المثبتة الكافية والملائمة والتي تدل على أن الأحداث التي وقعت بين تاريخ القوائم المالية (تاريخ الإقفال) و تاريخ تقريره والمعالجة الملائمة للأحداث التي علم بها المدقق بعد تاريخ إصدار التقرير.	يعالج هذا المعيار التزامات المدقق اتجاه الأحداث اللاحقة لإقفال الحسابات في إطار تدقيق القوائم المالية.	560 أحداث تقع بعد إقفال الحسابات
هدف المدقق الحصول على تصريحات كتابية من طرف الإدارة للتأكد أن الإدارة قامت بمسؤوليتها على أكمل وجه خاصة تلك المتعلقة بإعداد القوائم المالية	يعالج هذا المعيار إلزامية تحصيل المدقق على التصريحات الكتابية من طرف الإدارة في إطار مراجعة القوائم المالية.	580 التصريحات الكتابية

المصدر: من إنجاز الطالبة بالاعتماد على مقرر رقم 002 المؤرخ في 4 فيفري 2016. المتضمن المعايير الجزائرية

للتدقيق، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية.

الفرع الثاني: الإصدارات الثانية لمعايير التدقيق الجزائرية

حسب المقرر رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق الصادرة عن وزارة المالية، يهدف إلى وضع حيز تنفيذ أربع معايير جزائرية للتدقيق، والجدول الموالي يلخص أهم مضمين هذه المعايير:

الجدول(03): الإصدار الثاني لمعايير التدقيق الجزائرية

الهدف منه	مجال تطبيقه	اسم المعيار
يهدف المدقق إلى تنفيذ إجراءات التدقيق والتي تمكنه من الحصول على العناصر المقنعة والكافية والمناسبة أستغلال النتائج المعقولة التي يستند عليها لتأسيس رأيه.	يعالج هذا المعيار واجبات المدقق فيما يتعلق بتصوير ووضع حيز التنفيذ إجراءات التدقيق قصد الحصول على عناصر مقنعة ومناسبة يستند عليها المدقق لتأسيس رأيه.	500 العناصر المقنعة
هدف المدقق الاهتمام المناسب بالمجالات المهمة لذات التدقيق والتعرف على المشاكل المحتملة وحلها في الوقت المناسب وكذا التسيير والاشراف على أعضاء الفريق المكلف بالمهمة ومراجعة أعمالهم .	يعالج هذا المعيار التزامات المدقق فيما يخص التخطيط لتدقيق القوائم المالية، كما يخص التدقيق المتكرر كما تعالج على حدا السائل الإضافية التي يجب أخذها بعين الاعتبار في إطار مهمة التدقيق الأولية	300 تخطيط تدقيق كشوف المالية
يهدف المدقق إلى جمع العناصر المقنعة والكافية والمناسبة التي تسمح بضمان أنه قد تم عند إعداد الافتتاح نقل أرصدة إقفال السنة المالية السابقة بشكل صحيح وأنها لا تحتوي على أي اختلال معتبر على القوائم المالية الخاصة بالسنة المالية السابقة، وكذا ضمان بأن طرق	يعالج هذا المعيار الأرصدة الافتتاحية في إطار مهمة التدقيق الأولية، وتتضمن الأرصدة الافتتاحية أيضا المبالغ الواردة في القوائم المالية والعناصر الموجود في بداية الفترة والتي على أساسها يتم تقديم معلومات مثل الطرق المحاسبية في عرض حسابات السنوات السابقة، ومهمة التدقيق الأولية هي التي تتسم فيها القوائم	510 مهام التدقيق الأولية الأرصدة الافتتاحية

<p>المحاسبة قد تم تطبيقها بشكل دائم في إعداد القوائم المالية للفترة الجارية.</p>	<p>المالية للفترة السابقة بأنها لم تكن موضوع تدقيق أو تم تطبيقها من طرف مدقق سابق.</p>	
<p>يهدف المدقق إلى تشكيل رأي حول القوائم المالية قائم على أساس تقييم استنتاجات مستخرجة من العناصر المقنعة والتعبير بوضوح عن هذا الرأي يكون في تقرير كتابي يصف أساس ذلك الرأي.</p>	<p>يعالج هذا المعيار التزام المدقق بتشكيل رأي حول القوائم المالية الشكل ومضمون تقرير المدقق الذي يتم وفق المعايير الجزائرية للتدقيق ويكون قد أدى إلى صياغة رأي غير معدل، أي أنه تم اعداد القوائم المالية في كل جوانبها المالية وقد تم وفق المرجع المحاسبي المطبق.</p>	<p>700 تأسيس الرأي وتقرير التدقيق للكشوف المالية</p>

المصدر: من إنجاز الطالبة بالاعتماد على مقرر رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016. المتضمن المعايير

الجزائرية للتدقيق، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية.

#### الفرع الثالث: الإصدارات الثالثة لمعايير التدقيق الجزائرية:

حسب المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2016. المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية. والذي يهدف إلى وضع حيز التنفيذ أربعة معايير جزائرية للتدقيق، والجدول الموالي يلخص أهم مضامين هذه المعايير:

الجدول(04): الإصدار الثالث لمعايير التدقيق الجزائرية

الهدف منه	مجال تطبيقه	اسم المعيار
يهدف المدقق إلى جمع العناصر المقنعة الدالة والموثوقة من خلال وضع إجراءات تحليلية المادية، ويكون في تاريخ قريب من نهاية التدقيق للتأكد من تتناسق القوائم المالية مع المعرفة المكتسبة للمؤسسة.	يعالج هذا المعيار استخدام المدقق للإجراءات التحليلية باعتبارها مراقبة مادية في جوهرها، ويسمح بالتعرف على الكيان ومحيطه وتتضمن هذه الإجراءات مقارنات مع معطيات سابقة أو تقديرية للكيان او كيانات متشابهة .	520 الإجراءات التحليلية
يهدف المدقق إلى جمع العناصر المقنعة كافية وملائمة، والمتعلقة بمدى ملائمة تطبيق الإدارة في إعداد القوائم المالية لفرضية استمرارية الاستغلال.	يعالج هذا المعيار التزامات المدقق في تدقيق القوائم المالية المتعلقة بمدى بتطبيق الإدارة في إعداد القوائم المالية لفرض استمرارية الاستغلال.	570 استمرارية الاستغلال
في حالة وجود تدقيق داخلي لدى الكيان وأنه يمكن للمدقق الخارجي الاستفادة منه، فإن هدف المدقق الخارجي تتمثل في تحديد مدى ملائمة أعمال المدققين الداخليين لاحتياجات التدقيق.	يعالج هذا المعيار العلاقة بين المدقق الداخلي والخارجي وكذا شروط وفرصة استفادة المدقق الخارجي من أعمال التدقيق الداخلي.	610 استخدام أعمال المدققين الداخليين
يهدف المدقق إلى تحديد الحالات التي تستدعي الاستعانة بالخبير، وكذا تحديد إذا كانت هذه الأعمال ملائمة لاحتياجات التدقيق.	يعالج هذا المعيار واجبات المدقق عندما يستعين بخبير يختاره للقيام بمراقبة خاصة تتطلب خبرة في ميدان آخر غير المحاسبة والتدقيق، إضافة إلى كفاءات الأخذ باستنتاجات الخبير.	620 استخدام أعمال خبير معين من طرف المراجع

المصدر: من إنجاز الطالبة بالاعتماد على مقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017. المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية.

الفرع الرابع: الإصدارات الرابعة لمعايير التدقيق الجزائرية.

حسب المقرر رقم 24 المؤرخ في 24 سبتمبر 2018 المتضمن معايير التدقيق الجزائرية الصادرة عن وزارة المالية، يهدف إلى وضع حيز التنفيذ 4 معايير جزائرية للتدقيق وهي، والجدول الموالي يلخص أهم مضامين هذه المعايير:

الجدول(05): الإصدار الرابع لمعايير التدقيق الجزائرية

اسم المعيار	مجال تطبيقه	الهدف منه
230 وثائق التدقيق	يعالج هذا المعيار المسؤولية التي تقع على عاتق المدقق لإعداد وثائق القوائم المالية يمكن للنصوص التشريعية والقانونية أن تعرض واجبات توثيق أخرى إضافية.	هدف المدقق إعداد الوثائق التي تشكل ملفا كافيا وملائما لدعم قراراته، وأنه تم التخطيط للتدقيق ومتطلبات النصوص القانونية.
501 العناصر المقنعة اعتبارات خاصة	يعالج هذا المعيار مدى اعتبار المدقق عند حصوله على عناصر مقنعة كافية ومناسبة وفقا للمعيار 330 والمعيار 500 ومعايير جزائرية أخرى فيما يخص جوانب محددة تمس المخزونات والقضايا والنزاعات التي تلزم الكيان والمعلومات القطاعية.	هدف المدقق الحصول على عناصر مقنعة وكافية حول المخزونات تحديد القضايا والمنازعات التي تلزم الكيان ومعلومات ذات دلالة عن القطاع.
530 السبر في التدقيق	يطبق المعيار عندما يستخدم المدقق السبر في التدقيق لإنجاز إجراءات التدقيق، ويعالج طريقة استخدام السبر الإحصائي والغير إحصائي لتحديد واختيار عينة ما.	هدف المدقق الحصول على قاعدة معقولة لاستقراء نتائج حول عينة ما على كافة المجتمع الإحصائي الذي استخرجه منه.
540 تقدير التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات	يعالج هذا المعيار واجبات المدقق المرتبطة بالتقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة بها في إطار تدقيق القوائم المالية وتتضمن الوجبات المطلوبة التي تخص اختلالات التقديرات المحاسبية الفردية وتقديم مؤشرات تحيز	هدف المدقق في الحصول على العناصر المقنعة والكافية حول معقولية التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية المدرجة في القوائم المالية سواء كانت مسجلة او مقدمة كمعلومة.

الواردة المتعلقة به.	محتملة أدخلتها الإدارة.
----------------------	-------------------------

المصدر: من إنجاز الطالبة بالاعتماد على المقرر رقم 24 المؤرخ في 24 سبتمبر 2018، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية.

### المبحث الثالث: عموميات حول القوائم المالية

تمثل القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي، والتي تم إعدادها وفق مجموعة من المبادئ والأسس والمعايير بهدف تأكيد الثقة لمستخدمي هذه القوائم المالية وترشيد قراراتهم.

### المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية وخصائصها

#### الفرع الأول: تعريف القوائم المالية

القوائم المالية هي الناتج النهائي والأساسي للعمل المحاسبي في أي وحدة اقتصادية، وهي تنشأ نتيجة إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة إلى كافة الجهات التي يمكن أن تستفيد منها في اتخاذ القرارات المختلفة.<sup>1</sup>

كما اشترط فيها المشرع الجزائري: بأن تعرض هذه القوائم المالية بصفة وافية للوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، ويجب أن تعكس هذه القوائم المالية مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات وأثار الأحداث المتعلقة بنشاطه.

تعرض القوائم المالية لزوما بالعملة الوطنية، توفر القوائم المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة.<sup>2</sup>

1 - سيد عطاء الله السيد، التدريب المحاسبي والمالي، دار الزاوية للنشر والتوزيع، عمان 2013 الأردن، ط1، ص191.

2 - المواد من 25 إلى 29، من القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي الجديد، الجريدة الرسمية الجزائرية: العدد 74، الصادرة في 25 نوفمبر 2007، ص5.

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية وتشمل الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، كما تشمل الملاحظات على القوائم والجدول المعلقة والتي تعتبر جزء مكمل للقوائم المالية.<sup>1</sup>

يجب الإشارة لوجود فرق بين القوائم المالية والتقارير المالية، إذ أن القوائم المالية تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية وتشتمل على قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في الأموال الخاصة، بالإضافة إلى السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية، أما التقارير المالية فتشمل بالإضافة إلى القوائم المالية الوسائل الأخرى لتوصيل المعلومات ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة، مثل تقرير مجلس الإدارة، أو تقرير عن تغير الأسعار في صورة وحدة نقدية ذات قوة شرائية موحدة، أي أن التقارير المالية مفهوم أشمل من القوائم المالية.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: عرض القوائم المالية

حسب نص المادة 25 من القانون رقم 07-11 تتضمن القوائم المالية الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة والملاحق.

1- الميزانية: طبقا للنظام المحاسبي المالي الميزانية هي جدول أو قائمة تظهر عناصر كل من الأصول والخصوم، وعلى أساس تصنيف خاص، حيث تصنف الأصول إلى عناصر جارية وأخرى غير جارية، أما الخصوم فتصنف إلى أموال خاصة وخصوم غير جارية، وخصوم جارية.<sup>3</sup>

2- جدول حسابات النتائج: عرفه النظام المحاسبي المالي بأنه: "بيان ملخص للأعباء والمنتجات (النواتج) المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرر بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح (الكسب) أو الخسارة".

1 - كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص13.

2 - آسيا لعروسي، تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، في علوم التجارية، جامعة المسيلة، 2014، ص27.

3 - عبد الرحمن عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، برج بوعريش، الجزائر، 2009، ص10.

3- **جدول سيولة الخزينة:** يعرف أيضا بقائمة التدفقات النقدية التي هي عبارة عن الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فاعلية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية الكيان، ويتم إعداد هذه القائمة وفق الأساس النقدي عن طريق تقييم التدفقات النقدية إلى تدفقات نقدية داخلية وتدفقات نقدية خارجية ضمن ثلاث أنشطة رئيسة وهي الأنشطة الاستثمارية، التشغيلية والتمويلية، ويتم عرض هذه القائمة بطريقة مباشرة وطريقة غير مباشرة.

4- **جدول تغيرات الأموال الخاصة:** هو جدول يقوم بتحليل الحركات الحاصلة في العناصر المكونة للأموال الخاصة للمؤسسة أثناء القيام بنشاطها فهو بيان ملخص يعرض نتيجة الفترة، وكذلك الأعباء والنواتج التي تحمل مباشرة في الأموال الخاصة، إذ هذا البيان يقدم آثار تغيرات الطريق المنتهجة على الدورة المالية، كما يعرض أيضا رصيد الاحتياطات (الأرباح المحتجزة)، وقسائم وحصص وتغيرات رأس المال، هذا يسمح بمقارنة بين القيم المحاسبية في بداية ونهاية السنة المالية.

5- **الملاحق:** يتضمن ملحق القوائم المالية على معلومات أساسية ذات دلالة، فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية، وكذا الطرائق المحاسبية النوعية المستعملة الضرورية لفهم وقراءة القوائم المالية، ويكون بطريقة منظمة ومن بين هذه الجداول:

- جدول تطور التثبيتات والأصول الغير الجارية؛
- جدول الإهلاكات؛
- جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى الغير جارية؛
- جدول المؤونات؛
- جدول المساهمات؛
- بيان استحقاقات الديون الدائنة والمدينة عند اقفال السنة المالية؛<sup>1</sup>

<sup>1</sup> -صبرينة عمروش، بلقاسم دواح، دور معايير التدقيق الدولية في العرض العادل للقوائم المالية، مجلة دراسات الاقتصادية المعقدة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد4، العدد،3،2020، ص ص 55-56.

### الفرع الثالث: الخصائص النوعية للقوائم المالية

هي الصفات التي تجعل المعلومات المعروضة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين وتتمثل الخصائص النوعية للمعلومات المالية فيما يلي:

- 1- **الملاءمة:** أي ملائمة المعلومات المالية لحاجات متخذي القرارات من خلال أثرها على قرارات المستخدمين، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية.
- 2- **الدقة والموثوقية:** أي تكون المعلومات دقيقة وخالية من الأخطاء والتحيز، ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوقة، وهذا يعود إلى درجة دقة تلك المعلومات وتوقيت إصدارها، ولكي تكون ذات مصداقية ينبغي أن تتوفر فيها مجموعة من الصفات وهي: التمثيل الصادق، الجوهر فوق الشكل، الحياد، الحيطة والحذر والأهمية النسبية.
- 3- **القابلية للفهم:** ينبغي أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية واضحة وسهلة الفهم مباشرة من قبل المستخدمين مع افتراض أن لديهم مستوى معقول من المعرفة في التسيير والمحاسبة.<sup>1</sup>
- 4- **القابلية للمقارنة:** تكون المعلومة المالية أكثر فائدة إذا كان بالإمكان مقارنتها بالمعلومات المماثلة لنفس الكيان خلال فترات مختلفة، أو بالمعلومات المماثلة لمؤسسات أخرى في نفس الفترة.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: أهمية وأهداف القوائم المالية ومستخداميها

#### الفرع الأول: أهمية القوائم المالية

تعد القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن الشركة، إذ تقيس المعلومات التي تتضمنها نتائج النشاط والمركز المالي للشركة، ومن خلالها يتم التعرف على التغيرات التي تحصل في حقوق الملكية، وتعد القوائم المالية حجر الزاوية التي تقوم عليها عملية اتخاذ القرارات، وهي في النهاية ملخص كمي للعمليات والأحداث المالية، وتأثيراتها في أصول والتزامات الشركة وحقوق ملكيتها.

1 - عبد المالك زين، القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، في علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2015، ص ص 23-24.

2 - صالح واضح، أثر تبني معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للحد من التهرب الضريبي بعد تبني النظام المحاسبي المالي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه قسم علوم تجارية، جامعة المسيلة 2020، ص 82.

لذا فالفهم الضروري للقوائم المالية يقتضي النظر إليها كوحدة معلوماتية واحدة بحكم العلاقة المتبادلة بين هذه القوائم، فجدول حسابات النتائج يعد ضروري لإعداد الميزانية وجدول تغيرات الأموال الخاصة.<sup>1</sup>

تعتبر القوائم المالية الناتج النهائي للمحاسبة المالية، ويخضع إعدادها لمبادئ والمعايير المحاسبية تحدد البيانات المالية التي يجب أن تشملها هذه القوائم وتحكم عمليات تنظيمها قياسها وتجميعها وتعديلها وعرضها.

### الفرع الثاني: أهداف القوائم المالية

الهدف الرئيسي من إصدار القوائم المالية للمنشأة يتركز في عرض المعلومات المتعلقة بالموقف المالي، نتائج الأعمال والتغيرات في المركز المالي من أجل استخدام هذه المعلومات في اتخاذ بعض القرارات الاقتصادية لمستخدمي هذه القوائم، بالإضافة إلى ذلك فإن القوائم المالية تعكس قدرة الإدارة في الحفاظ على إدارة أصول المشروع وأساليب توظيفها.<sup>2</sup>

والهدف من القوائم المالية توفير معلومات حول الوضعية المالية (الميزانية)، الأداء (جدول حسابات النتائج)، والتغيرات في المركز المالي (جدول تدفقات الخزينة) للمؤسسة.<sup>3</sup>

### الفرع الثالث: مستخدمو القوائم المالية:

تستخدم القوائم المالية من قبل المستثمرين الحاليين والمحتملين، العاملين، المقرضين، الموردين، الدائنين، المستهلكين، الحكومة والجمهور من أجل صنع القرارات الاقتصادية، ومن أمثلة القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية:

1 - طلال الحجاوي، سالم الزوبعي، القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاسها على رأي مدقق الحسابات، دار اليازوري، عمان، الأردن، ط4، 2014، ص14.

2 - عطاالله سيد، مرجع سابق، ص192.

3 - بلقاسم بن خليفة، دور القوائم المالية في تحديد العمل المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2015، ص134.

- اتخاذ قرار بشأن توقيت شراء أو بيع أو الاحتفاظ بأحد الاستثمارات في صورة صكوك ملكية؛
- تقييم مقدرة الوحدة على الدفع وتقييم مزايا أخرى للعاملين؛
- تحديد السياسات الضريبية؛
- تحديد الأرباح القابلة للتوزيع، ومقدار التوزيعات؛
- تنظيم أنشطة الوحدة؛<sup>1</sup>

المطلب الثالث: مفهوم جودة القوائم المالية ومعايير سيرها وأبعادها

#### الفرع الأول: مفهوم جودة القوائم المالية

تعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يحقق الهدف من استخدامها.

#### الفرع الثاني: قياس جودة المعلومة المالية

إن قياس جودة المعلومة يعتبر أمراً نسبياً غير دقيق، ومع ذلك هناك بعض المعايير التي أجمع عليها الباحثون تتمثل في:

- 1- **الدقة:** تمثل المعلومة لكل من الماضي والحاضر والمستقبل، فكلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وزادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية.
- 2- **المنفعة:** تتمثل في عنصرين هما: صحة المعلومات وسهولة استخدامها، ويمكن للمنفعة أن تأخذ الصور التالية:

- **المنفعة الشكلية:** يتطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات متخذي القرار؛

- **المنفعة الزمنية:** توفر المعلومة لمتخذي القرار في الوقت المناسب؛

---

1 - راجح طويرات، علاقة المعلومات المحاسبية بمستوى الإفصاح في القوائم المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات

نيل شهادة الماجستير، في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2014، ص96

- منفعة مكانية: الحصول عليها بسرعة؛

- منفعة تقييمية أو تصحيحية: أي قدرة المعلومة على تقييم وتصحيح نتائج تنفيذ القرار؛

3-الفاعلية: تعبر عن مدى تحقيق الكيان لأهدافه من خلال الموارد المحددة، أي مدى تحقيق المعلومات لمتخذي القرار في ظل موارد محددة.<sup>1</sup>

4-التنبؤ: يقصد به الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، واستخدامها في التخطيط واتخاذ القرارات وتخفيض حالة عدم التأكد.

5-الكفاءة: أي الحصول على المعلومة بأقل تكلفة، وتكون أكثر منفعة.<sup>2</sup>

#### الفرع الثالث: معايير جودة القوائم المالية

تعد هذه المعايير ضرورية عند إعداد القوائم المالية لما لها من علاقة بالجودة، وتتلخص في

الآتي:

1- **معايير قانونية:** تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير الخاصة بجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها، من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في الكيان بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح عنها.

2- **معايير رقابية:** ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يركز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحكومة.

<sup>1</sup> - عبد العزيز طالب، محمد بلمداني ، مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، جامعة البليدة2، الجزائر، 2020، المجلد 04، العدد2020، ص ص 103، 104.

2 - وردة بلعيد، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القياس والإفصاح بالقوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2020، ص60.

- 3- **معايير مهنية:** تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبية والتدقيق لضبط أداء العملية المحاسبية، مما يبرز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.
- 4- **معايير فنية:** إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - عبد العزيز طالب، محمد بلمداني، مرجع سابق، ص 104\_ 105.

**خلاصة الفصل:**

تم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري لمعايير التدقيق وجودة القوائم المالية، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى أهم المفاهيم الأساسية للتدقيق وذلك من خلال مفهومه وتطوره التاريخي وأهدافه وأهميته

بالإضافة إلى معايير التدقيق الدولية، ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى معرفة معايير التدقيق الجزائية ومجالات تطبيقها.

وفي الأخير تعرفنا على جودة القوائم المالية، وكيف تؤثر على مستخدميها لترشيد قراراتهم.

# الفصل الثاني

الدراسة الميدانية لأثر معايير التدقيق

المجزائية على جودة القوائم المالية

### تمهيد:

تم التطرق في الفصل النظري إلى الإطار النظري لمعايير التدقيق الجزائرية وجودة القوائم المالية، وسنتطرق في هذا الفصل إلى الدراسة الميدانية للتعرف على مدى مساهمة معايير التدقيق الجزائرية في تحسين جودة القوائم المالية، وذلك من خلال التقرب من الأكاديميين ومحافظي الحسابات، الخبراء المحاسبين، المحاسبين المعتمدين، وأخذ آرائهم حول الموضوع باستخدام أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان.

ولمعالجة النقاط السابقة تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

**المبحث الأول:** الإطار المنهجي للدراسة؛

**المبحث الثاني:** خطوات بناء أداة الدراسة؛

**المبحث الثالث:** نتائج الدراسة الميدانية وتفسيراتها.

### المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى منهج الدراسة العلمي، ونظرا لأن وسائل جمع المعلومات تختلف من دراسة لأخرى سنحاول في نقطة ثانية التطرق إلى أهم الوسائل المتبعة في جمع البيانات والمعلومات، وفي نقطة أخيرة نتطرق إلى مجتمع وعينة الدراسة.

### المطلب الأول: منهج الدراسة المعتمد ومصادرها

#### الفرع الأول: المنهج العلمي للدراسة

نظرا لارتباط الدراسة بتقييم ظاهرة موجودة وقائمة أصلا، تم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة لمناسبتها لهدف الدراسة وهذا المنهج يتعلق بوصف طبيعة الظاهرة محل الدراسة وتحليل بياناتها وبيان العلاقات بين مكوناتها، وهذا بهدف الوصول إلى نتائج من شأنها تقييم أثر معايير التدقيق الجزائية في تحسين جودة القوائم المالية.

وهو المنهج الذي يدرس ظاهرة أو حدثا أو قضية موجودة حاليا يمكن الحصول منها على معلومات تجيب عن أسئلة البحث، مما يسهل تحليل النتائج واقتراح حلول لمشكلة الدراسة.

#### الفرع الثاني: وسائل جمع البيانات والمعلومات

1- مصادر جمع معلومات الدراسة النظرية: تم الاعتماد في الدراسة النظرية عن المعلومات الموجودة في الكتب العلمية، البحوث والرسائل الجامعية، المجلات العلمية، القوانين والمراسيم، والتي استخدمت كلها في تكوين الإطار النظري للدراسة.

2- وسائل جمع المعلومات والبيانات الخاصة بالدراسة الميدانية: نظرا لتعدد وسائل جمع البيانات والمعلومات من دراسة لأخرى، ولطبيعة أهداف الدراسة فقد تم استعمال عدة وسائل للوصول إلى بيانات احصائية لوصف الظاهرة وتحليلها، وهذه الوسائل تمثلت في الآتي:

## الفصل الثاني — الدراسة الميدانية لأثر معايير التدقيق الجزائرية على جودة القوائم المالية

أ- الاستبيان: هو عبارة عن صحيفة أو كشف يتضمن عدد من الأسئلة تتصل باستطلاع الرأي أو بخصائص أي ظاهرة متعلقة بنشاط اقتصادي أو اجتماعي أو فني أو ثقافي، ومن مجموع الإجابات عن الأسئلة نحصل على المعطيات الإحصائية التي نحن بصدد جمعها.<sup>1</sup>

ويعتبر الاستبيان من أكثر الأدوات استخداما في البحوث الانسانية والاجتماعية، مما يسمح بجمع جملة من البيانات التي تساعد في وصف الظاهرة محل الدراسة، ومن ثم تحليل هذه البيانات للوصول إلى نتائج وتفسيرها لإعطاء حلول للظاهرة، وفي حالة دراستنا هذه وبهدف تقييم دور معايير التدقيق الجزائرية في تحسين جودة القوائم المالية، تم الاستعانة بهذه الوسيلة بهدف جمع بيانات من مختلف المهنيين الفاعلين في عمليات المحاسبة والتدقيق. وكذا بعض الأساتذة المتخصصين بالمحاسبة في الجامعة.

ب- المقابلة: تعرف المقابلة على أنها " محادثة أو حوار موجه من الباحث من جهة، وشخص أو أشخاص آخرين من جهة أخرى، بغرض الوصول الي معلومات تعكس حقائق أو مواقف محددة، يحتاج الباحث الوصول إليها.<sup>2</sup>

وتتمتع المقابلة بمزايا عديدة من حيث أنها توفر امكانية توضيح بعض الأمور وإعادة طرح الأسئلة والاستفسارات مرة أخرى، بالإضافة إلى أنها تتضمن مؤشرات معينة تعزز الإجابات. ولقد تم الاستعانة بهذه الوسيلة في جمع المعلومات عن أهم أساسيات تطبيق معايير التدقيق الجزائرية في انجاز القوائم المالية وكذلك في شرح أسئلة الاستبيان بهدف الوصول إلى نتائج قيمة.

ج - الملاحظة: تعرف الملاحظة بأنها " متابعة سلوك معين بهدف تسجيل البيانات بغرض استخدامها في تفسير وتحليل مسببات وأثار ذلك السلوك.<sup>3</sup>

وتم الاستعانة بهذه الوسيلة بغية تحقيق أفضل النتائج والحصول على أدق المعلومات، التي يتم تسجيلها عن طريق المقابلة والاستبيان.

1 - عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، أساليب البحث العلمي والتحليل الإحصائي، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، ط1، 2007، ص22.

2 محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، دار الكتب، اليمن، ط3، 2019، ص141.

3 المرجع نفسه، ص150.

### المطلب الثاني: أدوات المعالجة الإحصائية

تستخدم في الدراسات العلمية عدة أدوات للمعالجة الإحصائية للبيانات المتحصل عليها، وهذا بهدف القيام بالتحليل الإحصائي على أكمل وجه والحصول على نتائج وتوصيات من شأنها أن تساعد في اتخاذ القرارات وحل المشكلات المنوطة بالبحوث العلمية، ومن بين هذه الأدوات المستعملة في التحليل الإحصائي البرنامج الإحصائي المعروف باسم الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS والذي يساعد في الحصول على نتائج بأقل وقت ممكن، ولقد تم الاعتماد عليه في دراستنا هذه لمعالجة البيانات الإحصائية والوصول إلى إجابات لمشكلة الدراسة والأسئلة المنوطة بها.

**الفرع الأول: البرنامج الإحصائي SPSS** يستخدم البرنامج الإحصائي المعروف باسم الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences) بكثرة في إجراء التحليلات الإحصائية بكافة أشكالها كالإحصاءات الوصفية واختبارات الفرضيات وتحليل التباين والارتباط والانحدار مما يساعد الباحث في فهم ما يدور حوله ويوفر له المعلومات اللازمة لأجل اتخاذ القرارات الرشيدة.

إن الأهمية الكبيرة لهذا البرنامج أنه يوفر علينا الوقت الذي كنا نقضيه في عمل التحليلات الإحصائية وإجراء الاختبارات الإحصائية، ولقد تم الاستعانة ببرنامج SPSS الإصدار رقم 24 في تبويب البيانات المتحصل عليها، ومن ثم القيام بمعالجتها وتحليل النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة.

**الفرع الثاني: مفاهيم الدراسة الإحصائية** تم استخدام مجموعة من المؤشرات الإحصائية الوصفية، المتوفرة في برنامج SPSS الإصدار 24 وهذا بغرض وصف الدراسة وفهم مضمونها وإعطاء نتائجها بصورة دقيقة ومحتكمة على مؤشرات إحصائية دقيقة، وفيما يلي نعرض أهم هذه المؤشرات:

## الفصل الثاني — الدراسة الميدانية لأثر معايير التدريس الجزائية على جودة القوائم المالية

1- مقياس **Likert Scale**: هو أكثر المقاييس شيوعاً حيث يطلب فيه من المبحوث أن يحدد درجة موافقته أو عدم موافقته على خيارات محددة، وهذا المقياس مكون غالباً من خمسة خيارات متدرجة يشير المبحوث إلى اختيار واحد منها.<sup>1</sup>

وفي دراستنا تم الاعتماد على سلم ليكارت الخماسي بغية معرفة الاتجاه العام لأفراد العينة حول كل سؤال في الاستبيان، ودرجات الإجابة موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): مقياس ليكارت الخماسي

العدد	مدى الفئة (مجال الموافقة) = 0.8	درجة الموافقة
1	من 1 إلى 1.80	غير موافق بشدة، بدرجة قليلة جداً
2	من 1.81 إلى 2.6	غير موافق، بدرجة قليلة
3	من 2.61 إلى 3.40	محايد، بدرجة متوسطة
4	من 3.41 إلى 4.20	موافق، بدرجة كبيرة
5	من 4.21 إلى 5	موافق بشدة، بدرجة كبيرة جداً

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مقياس ليكارت الخماسي.

2- التكرارات والنسب المئوية: تستعمل التكرارات والنسب المئوية لمعرفة عدد ومحتوى إجابات أفراد العينة، والمكونات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة.

3- المقاييس الوصفية: تستخدم المقاييس الوصفية لإيجاد مجموعة من الإحصاءات كالوسط الحسابي والانحراف المعياري والتباين، وفي حالة بحثنا تم الاعتماد على هذه المقاييس لوصف الظاهرة والحكم على استجابة عينة الدراسة، وتمثلت هذه المقاييس الوصفية في:

1 - عبد الحكيم بيسار، دراسة تقييمية لأثر برامج الدعم الريفي في التنمية المحلية، دراسة حالة ولاية المسيلة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2014، ص125.

## الفصل الثاني — الدراسة الميدانية لأثر معايير التدقيق الجزائية على جودة القوائم المالية

أ- **الوسط الحسابي**: يعتبر الوسط الحسابي من أكثر مقاييس النزعة المركزية استخداماً، حيث يتم الحصول عليه من خلال جمع القيم وتقسيم مجموعها على عددها، وتم استخدامه في الدراسة للحكم على استجابة عينة الدراسة.

ب- **المتوسط النظري للدرجة الكلية**: وهو المتوسط النظري للمحور ويتم تحديده من خلال ضرب الدرجة المتوسطة في عدد عبارات المحور، ففي المحور الأول مثلاً فالدرجة المتوسطة للمحور عند الإجابة بمحايد هي 3.

ج- **الانحراف المعياري**: يعرف الانحراف المعياري بأنه الجذر التربيعي لوسط مربع انحرافات القيم عن وسطها الحسابي، ويمكن حساب الانحراف المعياري من خلال حساب الفرق بين كل قيمة فيه والوسط الحسابي و تم استخدامه في الدراسة للحكم على مدى تشتت استجابات أفراد عينة الدراسة حول الوسط الحسابي لها.

د- **التباين**: يعرف التباين بأنه متوسط مربع انحرافات القيم عن وسطها الحسابي، وبالتالي فهو عبارة عن مربع الانحراف المعياري، وبمعنى آخر إن الانحراف المعياري هو الجذر التربيعي للتباين، وتم استخدام تحليل التباين الأحادي، لبيان الآراء الشخصية لأفراد عينة الدراسة نحو عبارات محاور الاستبيان.

هـ- **معامل الارتباط ألفا كرونباخ**: واستخدم لمعرفة مدى ثبات استبيان الدراسة.

و- **معامل الارتباط بيرسون (PEARSON CORRELATION COEFFICIENT)**: يستعمل لمعرفة مدى ارتباط كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وذلك لتقدير الاتساق الداخلي لأداة الدراسة (الصدق البنائي).

ز- **اختبار (ت) لعينة واحدة**: للتعرف على ما إذا كان هناك فروق معنوية دالة احصائياً موجود بين المتوسط الحسابي للعبارة، والمتوسط النظري لها عند مستوى الدلالة المفروض 0.05، وبين المتوسط الحسابي الكلي للمحور والمتوسط النظري للمحور.

**المطلب الثالث: مجتمع وعينة الدراسة**

**الفرع الأول: مجتمع الدراسة**

عند اختيارنا لمجتمع الدراسة تم وضع شروط أساسية، والمتمثلة في المؤهل العلمي والعملية،

فكان مجتمع الدراسة يتكون من أربع فئات:

## الفصل الثاني — الدراسة الميدانية لأثر معايير التدقيق الجزائرية على جودة القوائم المالية

فئة محافظي الحسابات، فئة الخبراء المحاسبين، فئة المحاسبين المعتمدين وفئة الأساتذة الجامعيين في الاختصاص، وهذا نظرا لمعرفتهم واطلاعهم الكبير على طرق وأساليب عمل معايير التدقيق ومدى مساهمتها في تحسين جودة القوائم المالية.

### الفرع الثاني: عينة الدراسة

يلجأ الباحثون في معظم الحالات إلى استخدام أسلوب العينات بدلا من الاعتماد على المجتمع ككل، عند إجراء البحث أو عند قياس مستوى رضى العميل أو اتجاهاته فإذا كان مجتمع الدراسة صغيرا فإن بإمكان الباحث أن يغطيه كله أما إذا كان المجتمع كبيرا فقد تستدعي الضرورة إجراء البحث على عينة من المجتمع، حيث يراعى عند اختيار العينة أن تكون ممثلة تمثيلا صحيحا للمجتمع الذي أخذت منه وذلك حتى يمكن تعميم النتائج التي تم التوصل إليها على المجتمع كله.

وفي دراستنا ونظرا لكبر المجتمع المتمثل في مكاتب محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين والأكاديميين في مختلف الجامعات الجزائرية، فقد تم اختيار ولاية المسيلة من خلال المهنيين في المحاسبة والأساتذة الجامعيين في جامعة المسيلة لتكون مقياسا للجزائر ككل، فقد تم اختيار عينة عشوائية والمتكونة من 66 فردا، ممثلين لمختلف مكاتب محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين والخبراء المحاسبين وبعض الأساتذة المتخصصين في ميدان المحاسبة، على اعتبار أنهم ممثلين للمجتمع الأصلي، والجدول التالي يوضح الإحصائيات المتعلقة باستمارات الاستبيان :

### جدول رقم (07): الإحصائيات المتعلقة باستمارات الاستبيان

البيانات	التكرار	النسبة المئوية%
عدد الاستمارات الموزعة	66	100%
عدد الاستمارات المستلمة	55	83.33%
عدد الاستمارات الملغاة	2	3.03%
عدد الاستمارات الصالحة	53	80.30%

المصدر: من إعداد الطالبة.

### المبحث الثاني: خطوات بناء أداة الدراسة ووصفها

لأجل تحقيق أهداف الدراسة تم القيام ببناء أداة الدراسة (الاستبيان)، وقد تكون الاستبيان من 31 فقرة موزعة على 3 محاور، بالإضافة إلى محور رابع خاص بالمعلومات الشخصية، حيث تم توزيع الفقرات حسب الأسئلة والفرضيات التي تم وضعها للدراسة، تم صياغة فقرات الاستبيان بعد الاستعانة ببعض الدراسات السابقة إضافة إلى الاستعانة بآراء بعض الأساتذة ذوي الاختصاص في مجال الدراسة، وآراء بعض الفاعلين من ذوي الخبرة في المكاتب المحاسبية التي تم إجراء الدراسة التطبيقية بها.

### المطلب الأول: خطوات بناء الاستبيان

تم إعداد أداة الدراسة لتحديد أثر معايير التدقيق الجزائية على تحسين جودة القوائم المالية، وتم اتباع الخطوات التالية لبناء الاستبيان:

- الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة والكتب التي ترتبط بموضوع الدراسة، ومحاولة تحديد بعض نقاط التشابه والتي تسمح بتكوين فكرة أولية عن محتوى الاستبيان.
- اجراء عدد من المقابلات مع بعض الفاعلين من المحاسبين والخبراء ومحافظي الحسابات في ميدان الدراسة، لتحديد أهم أسس معايير التدقيق الجزائية واستخداماتها في تحسين جودة القوائم المالية.
- القيام باستشارة عدد من أساتذة الجامعة والمتخصصين ممن لديهم رؤية ونظرة في مجال تخصص الدراسة لتحديد أبعاد الاستبيان وفقراته.
- تم صياغة فقرات الاستبيان في صورتها الأولية وتكونت من (37) فقرة.<sup>1</sup>
- وبعد عرض فقرات الاستبيان على مجموعة من المحكمين من أساتذة جامعيين، تم تعديل وإضافة وحذف عدد من فقرات الاستبيان وأصبح الاستبيان في صورته النهائية مكونا من (31) فقرة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> انظر ملحق رقم 1: شكل الاستبيان في مرحلته الأولى.

<sup>2</sup> انظر ملحق رقم 2: الاستبيان في صورته النهائية.

## الفصل الثاني — الدراسة الميدانية لأثر معايير التدقيق الجزائية على جودة القوائم المالية

ومن خلال هذه المراحل والوصول إلى الصورة النهائية للاستبيان فقد تكون الاستبيان من أربع محاور على النحو التالي:

- المحور الأول: ويشتمل على المعلومات الشخصية، المؤهل العلمي، التخصص، الوظيفة الحالية، عدد سنوات الخبرة.

- المحور الثاني: وهو المحور المتعلق ببيانات حول مدى اطلاع عينة الدراسة على مجالات تطبيق معايير التدقيق الجزائية.

- المحور الثالث: وهو المحور المتعلق بمدى معرفة عينة الدراسة بالخصائص المتوفرة في القوائم المالية والتي تؤدي إلى تحسين جودتها.

- المحور الرابع: وخصص لتقييم أثر معايير التدقيق الجزائية في تحسين جودة القوائم المالية، وتكونت فقرات هذا المحور من 10 متغيرات، وهذا بالتركيز على أهم المعايير التي لها علاقة بجودة القوائم المالية لإبراز أثر هذه المعايير في تحسين جودتها.

تم تصميم الاستبيان وفقا للشكل المغلق، المتضمن إجابات محددة، تم توزيعها باستخدام مقياس ليكارت الخماسي في تحديد هذه الإجابات، لأنه يعتبر من أكثر المقاييس استخداما في قياس آراء المستجوبين لسهولة فهم درجاته وتوازنها.

حيث تضمنت اجابات المحور الثاني والثالث المعايير التالية:

(5) بدرجة كبيرة جدا، (4) بدرجة كبيرة، (3) بدرجة متوسطة، (2) بدرجة قليلة، (1) بدرجة قليلة جدا.

أما المحور الرابع فقد تم استخدام المعيار التالي، وهذا لتبيان أثر هذه المعايير على تحسين جودة القوائم المالية: (5) موافق بشدة، (4) موافق، (3) محايد، (2) غير موافق، (1) غير موافق بشدة.

### المطلب الثاني: صدق الاستبيان

لقد تم التأكد من صدق الاستبيان بعدة طرق، كما يلي:

#### الفرع الاول: صدق المحكمين

لقد تم التحقق من صدق الاستبيان من خلال عرضه على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال التعليم العالي، وقد تكونت لجنة التحكيم من مجموعة من المهنيين المحاسبين بالإضافة إلى مجموعة من الأساتذة الجامعيين ذوي الاختصاص في مجال المحاسبة والتدقيق، للاستفادة من خبرتهم في هذا المجال والأخذ بأرائهم في مدى جدوى أداة القياس في الوصول إلى نتائج من شأنها حل مشكلة الدراسة، حيث تم اطلاعهم على الاستبيان وأخذ جميع اقتراحاتهم وإجراء التعديلات اللازمة عليه حيث كانت فقراته قبل التحكيم (37)، لتستقر بعد ذلك على (31) فقرة بعد اجراء التعديلات على الفقرات حسب آراء المحكمين، ليصبح الاستبيان بصورته النهائية كما هو مبين في الملحق رقم 2.

#### الفرع الثاني: صدق الاتساق الداخلي

بعد التأكد من الصدق الظاهري للاستبيان والمتمثل في صدق المحكمين، تم تطبيق الاستبيان على عينة الدراسة، وذلك لمعرفة مدى الاتساق الداخلي لأداة الدراسة من خلال حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية لجميع فقرات المحور الذي تنتمي إليه تلك الفقرات، وذلك لكل محور من محاور الدراسة.

ويوضح الجدول رقم (08) معاملات ارتباط بيرسون للمحور الثاني والخاص ببيانات حول مدى اطلاع عينة الدراسة على مجالات تطبيق معايير التدقيق الجزائرية.

## الفصل الثاني — الدراسة الميدانية لأثر معايير التدقيق الجزائرية على جودة القوائم المالية

الجدول رقم (08): معاملات الارتباط بين درجات فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية لهذا المحور

الرقم	العبارات	معامل الارتباط مع المحور الأول
1	يلبي المعيار رقم 210 واجبات المدقق للاتفاق مع الإدارة حول أحكام مهمته	,767**
2	يعالج المعيار رقم 505 استعمال المدقق للتأكدات الخارجية بهدف الحصول على أدلة مثبتة	,724**
3	يلبي المعيار رقم 560 التزامات المدقق اتجاه الأحداث اللاحقة.	,830**
4	يضمن المعيار رقم 580 إلزامية حصول المدقق على التصريحات الكتابية من طرف الإدارة	,608**
5	يساعد المعيار رقم 300 المدقق في التخطيط لتدقيق القوائم المالية	,638**
6	يستند المدقق على المعيار رقم 500 و 501 للحصول على العناصر المقنعة بما فيها الاعتبارات الخاصة لتأسيس رأيه	,708**
7	يوضح المعيار رقم 700 التزامات المدقق بإبداء رأي حول القوائم المالية	,809**
8	يعالج المعيار 560 التزامات المدقق اتجاه الأحداث اللاحقة لإقفال الحسابات في إطار تدقيق القوائم المالية	,857**
9	يبين المعيار رقم 570 أن الكيان محل التدقيق مستمرة في نشاطها	,652**
10	يغطي المعيار رقم 540 جميع واجبات المدقق المرتبطة بالتقديرات المحاسبية	,804**
** الارتباط دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01		
* الارتباط دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05		

المصدر: مخرجات نظام SPSS اعتمادا على اجابات أفراد عينة الدراسة.

يتضح من الجدول رقم (08) أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لفقرات المحور الثاني الخاص ببيانات حول مدى اطلاع عينة الدراسة على مجالات تطبيق معايير التدقيق الجزائرية، قد تراوحت بين (0.857) في حدها الأعلى عند الفقرة رقم 08، وبين (0.608) في حدها الأدنى عند الفقرة رقم 04، وأن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01)، مما يشير إلى الاتساق الداخلي بين فقرات المحور الثاني، وبالتالي يعتبر المحور صادقا لما وضع له .

## الفصل الثاني — الدراسة الميدانية لأثر معايير التدقيق الجزائية على جودة القوائم المالية

ويوضح الجدول رقم (09) معاملات ارتباط بيرسون لفقرات المحور الثالث والخاص بمدى معرفة عينة الدراسة بالخصائص المتوفرة في القوائم المالية والتي تؤدي إلى تحسين جودتها.

الجدول رقم (09): معاملات الارتباط بين درجات فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية لهذا المحور

الرقم	العبارات	معامل الارتباط مع المحور
1	تؤثر المعلومات الملائمة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين	,508**
2	تمكن المعلومات الملائمة القدرة على التنبؤ بالأحداث الاقتصادية المستقبلية	,389*
3	الالتزام بخاصية الملائمة يمكننا من الحصول على المعلومات في الوقت المناسب	,321*
4	تحتوي القوائم المالية على معلومات دقيقة وخالية من الأخطاء	,478**
5	تحتوي القوائم المالية على معلومات صادقة ومعقولة.	,520**
6	تحيز الإدارة في إعداد القوائم المالية يجعلها لا تتصف بالحيادية.	,642**
7	إسقاط جزء من الأحداث المهمة يجعل القوائم المالية تفقد خاصية الاكتمال (الأهمية النسبية)	,616**
8	تسمح خاصية المقارنة بمقارنة القوائم المالية لفترة معينة بالقوائم المالية للمؤسسة لفترات أخرى	,618**
9	تمكن خاصية المقارنة بمقارنة القوائم المالية بين مؤسستين في نفس الفترة	,817**
10	ينبغي على معدي القوائم المالية الأخذ بعين الاعتبار قدرات الفهم والاستيعاب للأطراف المستخدمة للقوائم المالية.	,738**
11	تحتوي القوائم المالية على معلومات واضحة وبسيطة.	,439**
** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.01		
* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.05		

المصدر: مخرجات نظام SPSS اعتماداً على إجابات أفراد عينة الدراسة.

يتضح من الجدول رقم (09) أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لفقرات المحور الثالث والخاص بمدى معرفة عينة الدراسة بالخصائص المتوفرة في القوائم المالية والتي تؤدي إلى تحسين جودتها كلها موجبة، وقد تراوحت بين (0.817) في حدها الأعلى عند الفقرة رقم 9، وبين (0.321) في حدها الأدنى عند الفقرة رقم 3، وأن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01) مما يشير إلى الاتساق الداخلي بين فقرات المحور الثالث، وبالتالي يعتبر المحور صادقاً لما وضع له.

## الفصل الثاني — الدراسة الميدانية لأثر معايير التدقيق الجزائية على جودة القوائم المالية

ويوضح الجدول رقم (10) معاملات ارتباط بيرسون لفقرات المحور الرابع الخاص بتقييم أثر معايير التدقيق الجزائية على تحسين جودة القوائم المالية.

الجدول رقم (10): معاملات الارتباط بين درجات فقرات المحور الرابع والدرجة الكلية لهذا المحور

الرقم	العبارات	معامل الارتباط مع المحور الثالث
1	التقييم الفعال لنظام الرقابة الداخلية	,686**
2	تحديد كافة الشروط المتعلقة بالمهمة ومسؤوليات المدقق بدقة اتجاه الكيان	,789**
3	الحصول على التأكيدات الخارجية من طرف العملاء والموردين، وهذا دليل مثبت ومقنع يزيد من مصداقية أرصدة العملاء والموردين	,888**
4	تحديد التزامات المدقق اتجاه الأحداث اللاحقة التي تظهر بعد إقفال الحسابات	,735**
5	حصول المدقق على التصريحات الكتابية من طرف الإدارة وهذا يزيد من موثوقية المعلومات المتوصل إليها	,765**
6	التخطيط بكفاءة ووضع خطة لتدقيق القوائم المالية، مما يزيد الحرص على دقة المعلومات	,816**
7	التأكد من مطابقة الأرصدة الافتتاحية للفترة الحالية مع الأرصدة الختامية للفترة السابقة	,806**
8	تأسيس رأي قوي حول القوائم المالية والتقرير عنه بوضوح	,754**
9	جمع العناصر المقنعة والكافية حول قدرة الكيان على استمرار الاستغلال، وهذا يزيد من درجة الوثوق في قوائمها المالية	,784**
10	جمع المدقق للعناصر المقنعة والكافية لتحديد ما إذا كانت المعلومات الواردة في القوائم المالية المتعلقة بالتقديرات المحاسبية متطابقة مع المرجع المحاسبي المطبق.	,898**
** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.01		
* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.05		

المصدر: مخرجات نظام SPSS اعتماداً على إجابات أفراد عينة الدراسة.

يتضح من الجدول رقم (10) أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لفقرات المحور الرابع الخاص بتقييم أثر معايير التدقيق الجزائية على تحسين جودة القوائم المالية كلها موجبة، وقد تراوحت بين (0.898) في حدها الأعلى عند الفقرة رقم 10، وبين (0.686) في

## الفصل الثاني — الدراسة الميدانية لأثر معايير التدقيق الجزائية على جودة القوائم المالية

حدها الأدنى عند الفقرة رقم 1، وأن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، مما يشير إلى الاتساق الداخلي بين فقرات المحور الرابع، وبالتالي يعتبر المحور صادقاً لما وضع له.

### المطلب الثالث: ثبات أداة الدراسة (الاستبيان)

قبل اجراء البحوث واختبار الفرضيات فإنه لابد من موثوقية أداة القياس المستخدمة، حيث تعكس الموثوقية هنا درجة ثبات أداة القياس، بحيث تتأثر درجة ثبات القياس بعدة عوامل منها: طول الاختيار تجانس أو تباين أفراد العينة، مدى صعوبة فهم أداة القياس، الفترة الزمنية بين قياسين بنفس الأداة، وبالتالي فإن معامل الثبات يدرس مدى ثبات الإجابة إذا ما وزعت على نفس الأشخاص، أو تم استخدامها في ظروف مختلفة.

تم استخدام معامل الارتباط ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) حيث يستخدم لقياس مدى ثبات أداة القياس من ناحية الاتساق الداخلي لعبارات الأداة، فأداة القياس تتمتع بالثبات إذا كانت تقيس سمة محددة قياساً يتصف بالصدق والاتساق.<sup>1</sup>

وتم تطبيق نتائج العينة، (والتي استخدمت في قياس صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة) في الحصول على قيمة معامل الارتباط ألفا كرونباخ، حيث أن قيمته تكون مقبولة عندما تكون أكبر من 0.6، والجدول رقم (11) يوضح نتائج قياس ثبات أداة الدراسة:

<sup>1</sup> - عبد الحكيم بيسار، مرجع سابق، ص 131.

الجدول رقم (11): نتائج قياس ثبات الاستبيان

الأبعاد	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول	10	,907
المحور الثاني	11	,768
المحور الثالث	10	,925
أداة الدراسة	31	,721

المصدر: من إعداد الطالبة إعتامدا على مخرجات نظام SPSS

يتبين من الجدول رقم (11) أن قيمة معامل الارتباط ألفا كرونباخ هي عالية وتتراوح بين 0.768 في حدها الأدنى وبين 0.925 في حدها الأعلى بالنسبة للمحاور 02 و 03 و 04 وهي أكبر من 0.6 وهذا يدل على أن الإجابات في المحاور الثلاث على درجة عالية من الثبات، أما قيمة ألفا كرونباخ لأداة الدراسة أو الثبات الكلي فقد قدرت ب: 0.712 وهي الأخرى عالية جداً، وهذا يعني أن الاستبيان على درجة جيدة من الثبات.

نستخلص من قياس صدق الاستبيان وثباته، أن الاستبيان صالح لقياس ما تم تحديده من أهداف بغية الوصول إليها.

## الفصل الثاني — الدراسة الميدانية لأثر معايير التدقيق الجزائرية على جودة القوائم المالية

### المبحث الثالث: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيراتها

من أجل تقييم دور معايير التدقيق الجزائرية في تحسين جودة القوائم المالية، والوصول إلى الهدف الرئيسي للبحث فيما يخص مدى قدرة معايير التدقيق الجزائرية في تحسين جودة القوائم المالية واستخلاص النتائج المتعلقة بإشكالية الدراسة، سنحاول في هذا المبحث تلخيص النتائج المتوصل إليها عن طريق الدراسة الميدانية والمتمثلة في الاستبيان، ومن ثم تفسير هذه النتائج لإعطاء إجابة عن التساؤلات المنوطة بإشكالية الدراسة والفرضيات الموضوعية.

### المطلب الأول: خصائص عينة الدراسة

الفرع الأول: توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.

الجدول رقم (12): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

النسبة	التكرار	المؤهل العلمي
32%	17	ليسانس
18.9%	10	ماستر
4%	02	ماجستير
43.4%	23	دكتوراه
1.9%	01	ديبلوم مهني
100%	53	مجموع

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد علي مخرجات spss

يوضح الجدول رقم(12): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي، والتي شملت خمسة مستويات علمية متفاوتة، حيث يظهر مستوى دكتوراه أكثر نسبة ب(43.4)، ثم يليه مستوى ليسانس بنسبة (32)، والماستر بنسبة (18.9)، ومستوى ماجستير بنسبة (4)، وفي الاخير نسبة الافراد الحاصلين على دبلوم مهني تكاد تكون معدومة بنسبة (1.6)، مما يعني أن أفراد عينة الدراسة على مستوى علمي عالي.

## الفصل الثاني — الدراسة الميدانية لأثر معايير التدقيق الجرائية على جودة القوائم المالية

الفرع الثاني: توزيع عينة الدراسة حسب التخصص

الجدول رقم (13): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص.

التخصص	التكرار	النسبة
مالية ومحاسبة	34	64.2%
علوم تسيير	7	13.2%
علوم تجارية	5	9.4%
علوم اقتصادية	7	13.2%
أخرى	0	0%
مجموع	53	100%

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد علي مخرجات spss.

يوضح الجدول رقم(13): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص، نلاحظ تخصص مالية ومحاسبة يأخذ أكبر نسبة المقدرة ب (64.2)، ثم يليه تخصص علوم التسيير وعلوم الاقتصادية بنسبة (13.2)، وفي الاخير تخصص علوم تجارية بنسبة (9.4). والملاحظ ان نسبة الحاصلين علي تخصص مالية ومحاسبة أكبر نسبة كونها الركيزة الأساسية لقواعد وأصول التدقيق.

الفرع الثالث: توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة.

الجدول رقم(14): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة.

الوظيفة	التكرار	النسبة
أستاذ جامعي	19	35.9%
محاسب معتمد	12	22.6%
حافظ حسابات	18	34%
خبير محاسبي	4	7.5%
مجموع	53	100%

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد علي مخرجات spss

يوضح الجدول رقم(14): توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية، والملاحظ أن نسبة الأكاديميين الممثلين بالأساتذة الجامعيين أكبر نسبة والمقدرة ب. (35.9)، ثم تليها وظيفة محافظ الحسابات بنسبة (34)، ثم وظيفة محاسب معتمد بنسبة (22.6)، وفي الاخير وظيفة خبير محاسب

## الفصل الثاني — الدراسة الميدانية لأثر معايير التدقيق الجرائية على جودة القوائم المالية

بنسبة (7.5). ومنه يمكن القول أن عينة الدراسة تملك مناصب علمية عالية، مما ينعكس إيجاباً على نتائج الدراسة.

الفرع الرابع: توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة.

الجدول رقم (15): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة.

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	10	18.8%
من 5 إلى 10 سنوات	9	17%
أكثر من 10 سنوات	34	64.2%
مجموع	53	100%

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد علي مخرجات spss

يوضح الجدول رقم (15): توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة اي عدد سنوات الخبرة في مجال التدقيق، والملاحظ أن أغلبية عينة الدراسة تتمتع بخبرة مهنية أكثر من 10 سنوات بنسبة (64.2)، ثم تليه عينة الافراد الاقل من 5 سنوات بنسبة (18.9)، وفي الاخير نسبة (17) بالنسبة للفئة من 5 الي 10 سنوات.

ومنه يمكن القول أن افراد عينة الدراسة يتمتعون بخبرة جيدة، وهذا ينعكس إيجاباً على نتائج الدراسة.

المطلب الثاني: تحليل وتفسير استجابات أفراد عينة الدراسة

تم في هذا المطلب تحليل وتفسير نتائج استجابات أفراد عينة الدراسة لمحتوى الأسئلة الموجودة في الاستبيان، وهذا بغرض الإجابة على التساؤلات الفرعية التي تم وضعها في إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات من خلال التعرض إلى أهم المؤشرات الإحصائية التي تم الحصول عليها من المعالجة الإحصائية بنظام SPSS، وهذا بالتطرق إلى نتائج كل محور من محاور أداة الدراسة.

## الفصل الثاني — الدراسة الميدانية لأثر معايير التدقيق الجزائرية على جودة القوائم المالية

الفرع الاول: تحليل وتفسير نتائج استجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات المحور الثاني

يوضح الجدول رقم (16) نتائج استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الخاص بمدى اطلاع عينة الدراسة على مجالات تطبيق معايير التدقيق الجزائرية.

الجدول رقم (16): نتائج استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الخاص مدى اطلاع عينة الدراسة على مجالات تطبيق معايير التدقيق الجزائرية.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة
1	يلبي المعيار رقم 210 واجبات المدقق للالتفاف مع الإدارة حول أحكام مهمته	4,15	,568	14,74	,000
2	يعالج المعيار رقم 505 استعمال المدقق للتأكدات الخارجية بهدف الحصول على أدلة مثبتة	4,19	,622	13,91	,000
3	يلبي المعيار رقم 560 التزامات المدقق اتجاه الأحداث اللاحقة.	3,72	,794	6,57	,000
4	يضمن المعيار رقم 580 إلزامية حصول المدقق على التصريحات الكتابية من طرف الإدارة	4,00	,620	11,73	,000
5	يساعد المعيار رقم 300 المدقق في التخطيط لتدقيق القوائم المالية	4,11	,543	14,93	,000
6	يستند المدقق على المعيار رقم 500 و 501 للحصول على العناصر المقنعة بما فيها الاعتبارات الخاصة لتأسيس رأيه	3,74	,788	6,79	,000
7	يوضح المعيار رقم 700 التزامات المدقق بإبداء رأي حول القوائم المالية	4,23	,609	14,66	,000
8	يعالج المعيار 560 التزامات المدقق اتجاه الأحداث اللاحقة لإقفال الحسابات في إطار تدقيق القوائم المالية	3,94	,818	8,39	,000
9	يبين المعيار رقم 570 أن الكيان محل التدقيق مستمرة في نشاطها	4,08	,675	11,59	,000
10	يغطي المعيار رقم 540 جميع واجبات المدقق المرتبطة بالتقديرات المحاسبية	3,89	,698	9,25	,000
	المحور الثاني	4,00	,502	14,54	,000

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد علي مخرجات spss

## الفصل الثاني — الدراسة الميدانية لأثر معايير التدقيق الجزائرية على جودة القوائم المالية

نلاحظ من خلال الجدول رقم (16) أن أفراد عينة الدراسة يوافقون بدرجة كبيرة على اطلاعهم على مجالات تطبيق معايير التدقيق الجزائرية حيث بلغ المتوسط الحسابي للمحور الثاني (4) و هو أعلى من المتوسط النظري للمحور (3) وبانحراف معياري قدره (0.502) ضعيف جدا، مما يعكس عدم تشتت اجابات أفراد العينة ، وباستعمال اختبار (ت) لعينة واحدة والذي كانت قيمته موجبة وتقدر بـ (14.54)، من أجل معرفة دلالة الفرق الموجود بين المتوسط الكلي والمتوسط النظري (3) ، تبين وجود فروق معنوية (دالة احصائيا) بين المتوسطين لصالح متوسط المحور الثاني عند مستوى دلالة (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة المفروض (0.05)، وهذا يعني اطلاع أفراد عينة الدراسة بدرجة كبيرة على مجالات تطبيق معايير التدقيق الجزائرية.

وفي ما يلي سنقوم بتحليل نتائج كل فقرة على حدة من خلال الاعتماد على الوسط الحسابي، ومجالات مقياس سلم ليكارت والانحراف المعياري، ومرتبة ترتيبيا تنازليا حسب المتوسط الحسابي.

احتلت الفقرة رقم (1) والمتمثلة في أنه تؤثر المعلومات الملائمة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.38)، والذي يندرج ضمن فئة موافق بدرجة كبيرة جدا وانحراف معياري قدره (0.657)، ضعيف جدا وهو ما يعكس عدم تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة، وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون بدرجة كبيرة جدا على أن المعلومات الملائمة تؤثر على قرارات المستخدمين.

ثم تليها الفقرة رقم (2) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.34)، والتي تندرج ضمن فئة موافق بدرجة كبيرة وانحراف معياري قدره (0.678)، ضعيف جدا وهو ما يعكس عدم تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة، وهذا يدل على أن افراد عينة الدراسة يوافقون على أن المعلومات الملائمة تمكن التنبؤ بالأحداث الاقتصادية المستقبلية.

كما نلاحظ الفقرة رقم (7) تحتل المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره (4.25)، والذي يندرج ضمن فئة موافق بدرجة كبيرة جدا وانحراف معياري قدره (0.648)، ضعيف جدا وهو ما يعكس عدم تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة، وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون بدرجة كبيرة على أن اسقاط جزء من الاحداث المهمة في القوائم المالية يفقدها خاصية الاكتمال.

## الفصل الثاني — الدراسة الميدانية لأثر معايير التدقيق الجزائية على جودة القوائم المالية

كما احتلت الفقرة رقم (8) المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره (4.25)، وانحراف معياري قدره (0.875)، ضعيف جدا وهو ما يعكس عدم تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة، وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة كبيرة جدا على أن خاصية المقارنة تسمح بمقارنة القوائم المالية للمنشأة بالقوائم المالية لفترات أخرى.

ثم تليها الفقرة رقم (9) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره (4.08)، وانحراف معياري قدره (0.829)، ضعيف جدا وهو ما يعكس عدم تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة، يعني أن أفراد عينة الدراسة يوافقون بدرجة كبيرة على أن خاصية المقارنة تمكننا من مقارنة القوائم المالية بين مؤسستين في نفس الفترة.

كما نلاحظ فقرة رقم (6) احتلت المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدره (4.04)، وانحراف معياري قدره (0.831)، ضعيف جدا وهو ما يعكس عدم تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة، أي ان أفراد عينة الدراسة يوافقون بدرجة كبيرة على أن تحيز الإدارة في اعداد القوائم المالية يجعلها تتصف بالحياد.

كما نلاحظ كذلك الفقرة رقم (3) احتلت المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (3.83)، وانحراف معياري قدره (0.849)، وهو ما يعكس عدم تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة، أي أن افراد عينة الدراسة موافقون بدرجة كبيرة على ان خاصية الملائمة تمكننا من الحصول على المعلومات في الوقت المناسب.

ثم تليها الفقرة رقم (10) في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي قدره (3.87)، وانحراف معياري (0.856)، ضعيف جدا وهو ما يعكس عدم تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة، أي أن أفراد عينة الدراسة يوافقون بدرجة كبيرة على أن يأخذ معدي القوائم المالية بعين الاعتبار قدرات الفهم والاستيعاب للأطراف المستخدمة للقوائم المالية.

كما نلاحظ أن الفقرة رقم (11) احتلت المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي قدره (3.75)، وانحراف معياري قدره (0.939)، ضعيف جدا وهو ما يعكس عدم تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة،

## الفصل الثاني — الدراسة الميدانية لأثر معايير التدقيق الجزائية على جودة القوائم المالية

أي أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة كبيرة على ان القوائم المالية تحتوي على معلومات واضحة وبسيطة.

ثم تليها الفقرة رقم (5) في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي قدره (3.58)، وانحراف معياري قدره (0.795)، ضعيف جدا وهو ما يعكس عدم تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة، أي أن أفراد عينة الدراسة يوافقون بدرجة كبيرة على أن القوائم المالية تحتوي على معلومات صادقة ومعقولة.

كما نلاحظ الفقرة رقم (4) في المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي قدره (3.17)، والذي يندرج ضمن فئة محايد بدرجة متوسطة وانحراف معياري قدره (0.995)، ضعيف جدا وهو ما يعكس عدم تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة، أي ان افراد عين الدراسة موافقون بدرجة متوسطة على أن القوائم المالية تحتوي على معلومات دقيقة خالية من الأخطاء.

### الفرع الثاني: تحليل وتفسير نتائج استجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات المحور الثالث

يوضح الجدول رقم (17) نتائج استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الخاص بمدى معرفة عينة الدراسة بالخصائص المتوفرة في القوائم المالية والتي تؤدي إلى تحسين جودتها.

## الفصل الثاني — الدراسة الميدانية لأثر معايير التدقيق الجزائية على جودة القوائم المالية

الجدول رقم (17): نتائج استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الخاص بمدى معرفة عينة الدراسة با لخصائص المتوفرة في القوائم والتي تؤدي إلى تحسين جودتها

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة
1	تؤثر المعلومات الملائمة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين	4,38	,657	15,26	,000
2	تمكن المعلومات الملائمة القدرة على التنبؤ بالأحداث الاقتصادية المستقبلية	4,34	,678	14,38	,000
3	الالتزام بخاصية الملائمة يمكننا من الحصول على المعلومات في الوقت المناسب	3,83	,849	7,12	,000
4	تحتوي القوائم المالية على معلومات دقيقة وخالية من الأخطاء	3,17	,995	1,24	,000
5	تحتوي القوائم المالية على معلومات صادقة ومعقولة.	3,58	,795	5,35	,000
6	تحيز الإدارة في إعداد القوائم المالية يجعلها لا تتصف بالحيادية.	4,04	,831	9,08	,000
7	إسقاط جزء من الأحداث المهمة يجعل القوائم المالية تفقد خاصية الاكتمال (الأهمية النسبية)	4,25	,648	13,99	,000
8	تسمح خاصية المقارنة بمقارنة القوائم المالية لفترة معينة بالقوائم المالية للمنشأة لفرات أخرى	4,25	,875	10,36	,000
9	تمكن خاصية المقارنة بمقارنة القوائم المالية بين مؤسستين في نفس الفترة	4,08	,829	9,45	,000
10	ينبغي على معدي القوائم المالية الأخذ بعين الاعتبار قدرات الفهم والاستيعاب للأطراف المستخدمة للقوائم المالية.	3,87	,856	7,38	,000
11	تحتوي القوائم المالية على معلومات واضحة وبسيطة.	3,75	,939	5,85	,000
	المحور الثالث	3,95	,459	15,17	,000

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد علي مخرجات spss

## الفصل الثاني — الدراسة الميدانية لأثر معايير التدقيق الجزائية على جودة القوائم المالية

نلاحظ من خلال الجدول رقم (17) أن أفراد عينة الدراسة يوافقون بدرجة كبيرة على معرفتهم بالخصائص المتوفرة في القوائم المالية والتي تؤدي الى تحسين جودتها، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمحور الثالث (3.95) و هو أعلى من المتوسط النظري للمحور (3) وبانحراف معياري قدره (0.459) ضعيف جدا، مما يعكس عدم تشتت اجابات أفراد العينة، وباستعمال اختبار (ت) لعينة واحدة والذي كانت قيمته موجبة وتقدر بـ (15.17)، من أجل معرفة دلالة الفرق الموجود بين المتوسط الكلي والمتوسط النظري (3)، تبين وجود فروق معنوية (دالة احصائية) بين المتوسطين لصالح متوسط المحور الثاني عند مستوى دلالة (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة المفروض (0.05)، وهذا يعني معرفة أفراد عينة الدراسة بدرجة كبيرة على الخصائص المتوفرة في القوائم المالية والتي تؤدي الى تحسين جودتها.

وفي مايلي سنقوم بتحليل نتائج كل فقرة على حدى من خلال الاعتماد على الوسط الحسابي، ومجالات مقياس سلم ليكارت والانحراف المعياري، ومرتبة ترتيبيا تنازليا حسب المتوسط الحسابي

احتلت الفقرة رقم (1) تؤثر المعلومات الملائمة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.38)، والذي يندرج ضمن فئة موافق بدرجة كبيرة جدا وانحراف معياري قدره (0.657)، ضعيف جدا وهو ما يعكس عدم تشتت اجابات أفراد عينة الدراسة، وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون بدرجة كبيرة جدا على أن المعلومات الملائمة تؤثر على قرارات المستخدمين.

ثم تليها الفقرة رقم (2) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.34)، والتي تندرج ضمن فئة موافق بدرجة كبيرة وانحراف معياري قدره (0.678)، ضعيف جدا وهو ما يعكس عدم تشتت اجابات أفراد عينة الدراسة، وهذا يدل على أن افراد عينة الدراسة يوافقون على أن المعلومات الملائمة تمكن التنبؤ بالأحداث الاقتصادية المستقبلية.

كما نلاحظ الفقرة رقم (7) تحتل المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره (4.25)، والذي يندرج ضمن فئة موافق بدرجة كبيرة جدا وانحراف معياري قدره (0.648)، و ضعيف جدا هو ما يعكس عدم تشتت اجابات أفراد عينة الدراسة، وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون بدرجة كبيرة على أن اسقاط جزء من الاحداث المهمة في القوائم المالية يفقدها خاصية الاكتمال.

## الفصل الثاني — الدراسة الميدانية لأثر معايير التدقيق الجزائية على جودة القوائم المالية

كما نلاحظ أيضا أن الفقرة رقم (8) احتلت المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره (4.25)، وانحراف معياري قدره (0.875)، ضعيف جدا وهو ما يعكس عدم تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة، وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة كبيرة جدا على أن خاصية المقارنة تسمح بمقارنة القوائم المالية للمنشأة بالقوائم المالية لفترات أخرى.

ثم تليها الفقرة رقم (9) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره (4.08)، وانحراف معياري قدره (0.829)، ضعيف جدا وهو ما يعكس عدم تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة، وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة يوافقون بدرجة كبيرة على ان خاصية المقارنة تمكننا من مقارنة القوائم المالية بين مؤسستين في نفس الفترة.

كما نلاحظ فقرة رقم (6) احتلت المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدره (4.04)، وانحراف معياري قدره (0.831)، وهو ما يعكس عدم تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة، أي ان أفراد عينة الدراسة يوافقون بدرجة كبيرة على أن تحيز الإدارة في اعداد القوائم المالية يجعلها لا تتصف بالحياد .

كما نلاحظ كذلك الفقرة رقم (3) احتلت المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (3.83)، وانحراف معيار يقدر ب (0.849)، ضعيف جدا وهو ما يعكس عدم تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة، أي أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة كبيرة على ان خاصية الملائمة تمكننا من الحصول على المعلومات في الوقت المناسب.

ثم تليها الفقرة رقم (10) في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي قدره (3.87)، وانحراف معياري (0.856)، ضعيف جدا وهو ما يعكس عدم تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة، أي أن أفراد عينة الدراسة يوافقون بدرجة كبيرة على أن يأخذ معدي القوائم المالية بعين الاعتبار قدرات الفهم والاستيعاب للأطراف المستخدمة للقوائم المالية.

كما نلاحظ أن الفقرة رقم (11) احتلت المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي قدره (3.75)، وانحراف معياري قدره (0.939)، ضعيف جدا وهو ما يعكس عدم تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة، أي أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة كبيرة على ان القوائم المالية تحتوي على معلومات واضحة وبسيطة.

## الفصل الثاني — الدراسة الميدانية لأثر معايير التدقيق الجزائرية على جودة القوائم المالية

ثم تليها الفقرة رقم (5) في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي قدره (3.58)، وانحراف معياري قدره (0.795)، ضعيف جدا وهو ما يعكس عدم تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة، أي أن أفراد عينة الدراسة يوافقون بدرجة كبيرة على أن القوائم المالية تحتوي على معلومات صادقة ومعقولة.

كما نلاحظ الفقرة رقم (4) في المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي قدره (3.17)، والذي يندرج ضمن فئة محايد بدرجة متوسطة وانحراف معياري قدره (0.995)، ضعيف جدا وهو ما يعكس عدم تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة، أي ان افراد عين الدراسة موافقون بدرجة متوسطة على أن القوائم المالية تحتوي على معلومات دقيقة خالية من الأخطاء.

### الفرع الثالث: تحليل وتفسير نتائج استجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات المحور الرابع

يوضح الجدول رقم (18) نتائج استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الخاص بتقييم أثر معايير التدقيق الجزائرية في تحسين جودة القوائم المالية.

## الفصل الثاني — الدراسة الميدانية لأثر معايير التدقيق الجزائرية على جودة القوائم المالية

الجدول رقم (18): نتائج استجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الخاص بتقييم أثر معايير التدقيق الجزائرية في تحسين جودة القوائم المالية.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة
1	التقييم الفعال لنظام الرقابة الداخلية	4,21	,600	14,65	,000
2	تحديد كافة الشروط المتعلقة بالمهمة ومسؤوليات المدقق بدقة اتجاه الكيان	4,09	,714	11,15	,000
3	الحصول على التأكيدات الخارجية من طرف العملاء والموردين، وهذا دليل مثبت ومقنع يزيد من مصداقية أرصدة العملاء والموردين	4,19	,709	12,21	,000
4	تحديد التزامات المدقق اتجاه الأحداث اللاحقة التي تظهر بعد إقفال الحسابات	3,68	,996	4,96	,000
5	حصول المدقق على التصريحات الكتابية من طرف الإدارة وهذا يزيد من موثوقية المعلومات المتوصل إليها	4,11	,725	11,18	,000
6	التخطيط بكفاءة ووضع خطة لتدقيق القوائم المالية، مما يزيد الحرص على دقة المعلومات	4,09	,741	10,75	,000
7	التأكد من مطابقة الأرصدة الافتتاحية للفترة الحالية مع الأرصدة الختامية للفترة السابقة	4,17	,700	12,16	,000
8	تأسيس رأي قوي حول القوائم المالية والتقرير عنه بوضوح	4,19	,681	12,70	,000
9	جمع العناصر المقنعة والكافية حول قدرة الكيان على استمرار الاستغلال، وهذا يزيد من درجة الوثوق في قوائمها المالية	4,00	,855	8,51	,000
10	جمع المدقق للعناصر المقنعة والكافية لتحديد ما إذا كانت المعلومات الواردة في القوائم المالية المتعلقة بالتقديرات المحاسبية متطابقة مع المرجع المحاسبي المطبق.	4,04	,619	12,20	,000
	المحور الرابع	4,07	,577	13,59	,000

المصدر: من اعداد الطالبة اعتماد علي مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (18) أن أفراد عينة الدراسة يرون بأن معايير التدقيق الجزائرية تساهم في تحسين جودة القوائم المالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمحور الرابع (4.07) وهو أعلى من المتوسط النظري للمحور (3) وبانحراف معياري قدره (0.577) ضعيف جداً، مما يعكس عدم

## الفصل الثاني — الدراسة الميدانية لأثر معايير التدقيق الجزائرية على جودة القوائم المالية

تشنت اجابات أفراد العينة ، وباستعمال اختبار (ت) لعينة واحدة والذي كانت قيمته موجبة وتقدر بـ (13.59)، من أجل معرفة دلالة الفرق الموجود بين المتوسط الكلي والمتوسط النظري للمحور (3) ، تبين وجود فروق معنوية (دالة احصائية) بين المتوسطين لصالح المتوسط للمحور الرابع عند مستوى دلالة (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة المفروض (0.05)، وهذا يعني أن معايير التدقيق الجزائرية تلعب دورا مهما في تحسين جودة القوائم المالية.

وفي ما يلي سنقوم بتحليل نتائج كل فقرة على حدى من خلال الاعتماد على الوسط الحسابي، ومجالات مقياس سلم ليكارت والانحراف المعياري، ومرتبة ترتيبيا تنازليا حسب المتوسط الحسابي.

احتلت الفقرة رقم (1) المتربة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.21)، وانحراف معياري قدره (0.600)، ضعيف جدا وهو ما يعكس عدم تشنت اجابات أفراد عينة الدراسة وبمعنى أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على أن معايير التدقيق الجزائرية تمكن من التقييم الفعال لنظام الرقابة الداخلية.

ثم تليها الفقرة رقم (8) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (4.19)، وانحراف معياري قدره (0.681)، ضعيف جدا وهو ما يعكس عدم تشنت اجابات أفراد عينة الدراسة، أي ان افراد عينة الدراسة موافقون على ان معايير التدقيق الجزائرية تمكن من تأسيس رأي قوي حول القوائم المالية والتقارير عنه بوضوح، وهذا يمكن من زيادة جودتها.

احتلت الفقرة رقم (3) المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره (4.19)، وانحراف معياري قدره (7.09)، ضعيف جدا وهو ما يعكس عدم تشنت اجابات أفراد عينة الدراسة، أي ان افراد عينة الدراسة يوافقون على أن الحصول على تأكيدات الخارجية من طرف العملاء والموردون يمكن من تحسين جودة القوائم المالية.

ثم تليها الفقرة رقم (7) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره (4.17)، وانحراف معياري قدره (0.700)، ضعيف جدا وهو ما يعكس عدم تشنت اجابات أفراد عينة الدراسة، أي ان أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن معايير التدقيق الجزائرية تمكن من التأكد من مطابقة الأرصدة الافتتاحية للفترة الحالية مع الأرصدة الختامية للفترة السابقة، وهذا يؤدي إلى احترام مبدأ الثبات على النسق ما يجعل القوائم المالية قابلة للمقارنة.

## الفصل الثاني — الدراسة الميدانية لأثر معايير التدقيق الجزائرية على جودة القوائم المالية

ثم تليها الفقرة رقم (5) في المرتبة الخامسة بمتوسط حاسبي قدره (4.11)، وانحراف معياري قدره (0.725)، ضعيف جدا وهو ما يعكس عدم تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة، أي أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن معايير التدقيق الجزائرية تمكن المدقق من الحصول على التصريحات الكتابية من طرف الإدارة، وهذا يزيد من جودة القوائم المالية.

كما نلاحظ الفقرة رقم (2) احتلت المرتبة السادسة بمتوسط حسابي قدره (4.09)، وانحراف معياري قدره (0.714)، وهو ما يعكس عدم تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة، أي أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن معايير التدقيق الجزائرية تحدد شروط المتعلقة بمهمة ومسؤوليات المدقق، تمكن من تحسين جودة القوائم المالية.

كما نلاحظ الفقرة رقم (6) احتلت المرتبة السابعة بمتوسط حسابي قدره (4.09)، وانحراف معياري قدره (0.741)، ضعيف جدا وهو ما يعكس عدم تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة، أي أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن معايير التدقيق الجزائرية تمكن من التخطيط بكفاءة ووضع خطة لتدقيق القوائم المالية، وهذا يمكن من تحسين جودة القوائم المالية.

ثم تليها الفقرة رقم (10) في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي قدره (4.04)، وانحراف معياري قدره (0.619)، ضعيف جدا وهو ما يعكس عدم تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة، أي أن أفراد عينة الدراسة موافقون على أن معايير التدقيق الجزائرية تمكن من جمع العناصر المقنعة والكافية لتحديد ما إذا كانت المعلومات الواردة في القوائم المالية المتعلقة بالتقديرات المحاسبية مطابقة مع المرجع المحاسبي المطبق، وهذا يمكن من تحسين جودة القوائم المالية.

ثم تليها الفقرة رقم (09) في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي قدره (4)، وانحراف معياري قدره (0.619)، ضعيف جدا وهو ما يعكس عدم تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة، أي أن أفراد عينة الدراسة موافقون على أن معايير التدقيق الجزائرية تمكن من التأكد من أن الكيان مستمر في نشاطه، وهذا يزيد من درجة الوثوق في قوائمها المالية.

وأخيرا تحتل الفقرة رقم (4) المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي قدره (3.67)، وانحراف معياري قدره (0.996)، ضعيف جدا وهو ما يعكس عدم تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة، أي أن أفراد عينة

## الفصل الثاني — الدراسة الميدانية لأثر معايير التدقيق الجزائرية على جودة القوائم المالية

الدراسة يوافقون على أن معايير التدقيق الجزائرية تمكن من تحديد التزامات المدقق اتجاه الأحداث اللاحقة التي تظهر بعد إقفال الحسابات، وهذا يزيد من تحسين جودة القوائم المالية.

### المطلب الثالث: اختبار الفرضيات

سنحاول في هذا المطلب تلخيص نتائج الدراسة المتوصل إليها وهذا من خلال اختبار فرضيات الدراسة من خلال النقاط التالية:

#### الفرع الأول: اختبار الفرضية الأولى.

والتي تنص على أن هناك اطلاع كبير لأفراد عينة الدراسة على مجالات تطبيق معايير التدقيق الجزائرية

وبناء على ما سبق، ومن خلال النتائج المتحصل عليها من استجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات المحور الثاني من الاستبيان تم التوصل إلى أن أغلب أفراد عينة الدراسة يقرون بالإيجاب نحو كل فقرات المحور الثاني المتعلق بمدى اطلاع أفراد عينة الدراسة بمجالات تطبيق المعايير الجزائرية للتدقيق، ويظهر ذلك جليا من خلال قيمة المتوسط الحسابي المحور الثاني والمقدر ب(4.00)، والذي يقع ضمن مجال موافقة بدرجة كبيرة من سلم ليكارت، وبانحراف معياري (0.502)، والذي يعكس عدم تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة.

وعليه تم اثبات الفرضية الأولى وتم التوصل إلى أن أفراد عينة الدراسة مطلعين بدرجة كبيرة على مجالات تطبيق معايير التدقيق الجزائرية.

وذلك من خلال الممارسة الفعلية لها سواء للأكاديميين بفعل التعامل معها بالتدريس الأكاديمي، أما بالنسبة للمهنيين بالممارسة اليومية لها بحكم عملهم المتخصص في هذا المجال.

#### الفرع الثاني: اختبار الفرضية الثانية:

والتي جاءت على النحو التالي: هناك معرفة كبيرة لأفراد عينة الدراسة بالخصائص المتوفرة بالقوائم المالية والتي تؤدي إلى تحسين جودتها.

بناء على ما سبق ومن خلال النتائج المتحصل عليها من خلال استجابة أفراد عينة الدراسة حول فقرات المحور الثالث تم التوصل إلى أن أغلب أفراد عينة الدراسة يقرون بالإيجاب نحو كل فقرات المحور الثالث المتعلق بمدى معرفة أفراد عينة الدراسة بالخصائص المتوفرة في القوائم المالية والتي تؤدي إلى تحسين جودتها، ويتجلى من خلال قيمة المتوسط الحسابي للمحور الثالث والمقدر ب (

## الفصل الثاني — الدراسة الميدانية لأثر معايير التدقيق الجزائرية على جودة القوائم المالية

(3.95)، والذي يقع ضمن مجال موافقة بدرجة كبيرة من سلم ليكارت وانحراف معياري قدره (0.459)، والذي يعكس عدم تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة.

وعليه تم إثبات الفرضية الفرعية الثانية وتم التوصل إلى أن أفراد عينة الدراسة لديهم معرفة وبدرجة كبيرة بالخصائص المتوفرة في القوائم المالية والتي تؤدي إلى تحسين جودتها.

### الفرع الثالث: اختبار الفرضية الثالثة

والتي نصت على أنه تساهم معايير التدقيق الجزائرية في تحسين جودة القوائم المالية

بناء على ما سبق ومن خلال النتائج المتحصل عليها حول فقرات المحور الثالث تم التوصل إلى أن أغلب أفراد عينة الدراسة يقرون بالإيجاب نحو كل فقرات المحور الثالث المتعلق بأثر معايير التدقيق الجزائرية في تحسين جودة القوائم المالية.

ويتجلى ذلك من خلال قيمة المتوسط الحسابي للمحور الثالث المقدر بـ(4.07)، والذي يقع ضمن مجال موافق لسلم ليكارت وانحراف معياري قدره (0.577)، والذي يعكس عدم تشتت إجابات عينة الدراسة.

وعليه تم إثبات الفرضية الثالثة وتم التوصل إلى أن معايير التدقيق الجزائرية تلعب دورا مهما في تحسين جودة القوائم المالية.

### خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى الدراسة الميدانية للتعرف على مدى مساهمة معايير التدقيق الجزائرية في تحسين جودة القوائم المالية، وتقييم أثر هذه المعايير على القوائم المالية عن طريق أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان، حيث تم توزيعه على مجموعة من الأساتذة من جامعة المسيلة وكذا مختلف مكاتب (محافظي الحسابات، المحاسبين المعتمدين، والخبراء المحاسبين).

وبعد تحليل وتفسير آراء أعضاء عينة الدراسة حول الأسئلة الموجودة في الاستبيان تم التوصل إلى:

- أن أغلب أفراد عينة الدراسة مطلعة على مجالات تطبيق معايير التدقيق الجزائرية؛
- معرفة أفراد عين الدراسة بالخصائص المتوفرة في القوائم المالية بدرجة كبيرة؛
- معايير التدقيق الجزائرية تلعب دورا مهما في تحسين جودة القوائم المالية.

# الخاتمة العامة

## خاتمة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع حاولنا معالجة إشكالية الدراسة التي تمحورت حول ما مدى مساهمة معايير التدقيق الجزائرية في تحسين جودة القوائم المالية، وبهدف الإجابة على هذه الإشكالية قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال التطرق إلى الجانب النظري، بالإضافة إلى الدراسة الميدانية، حيث قمنا باستطلاع رأي عينة من محافظي الحسابات، الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين، وكذا أساتذة جامعيين، ومن خلال ما تحصلنا عليه من بيانات توصلنا إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات بالإضافة إلى آفاق الدراسة.

## نتائج الدراسة:

لقد أظهرت الدراسة التطبيقية أنه حسب آراء أفراد عينة الدراسة فإن معايير التدقيق الجزائرية تساهم في تحسين جودة القوائم المالية من خلال الزامية تقييم نظام الرقابة الداخلية من طرف المدقق، فضلا على طريقة العمل التي تكون أكثر دقة من حيث وجوب التطرق إلى كل الجوانب المتعلقة بالمهمة، بداية بالتخطيط، ثم جمع الأدلة، وكيفية التعامل مع مختلف المواقف التي تصادف المدقق، خلال تأديته لمهمته من اعتماد على أعمال مهنيين آخرين، إلى التأكد من كل الجوانب التي تخص القوائم المالية من قابلية للفهم والمقارنة والملاءمة والتعامل مع الأحداث التي تلي الإقفال، وكل ذلك يؤدي إلى حث الكيان على إنتاج قوائم مالية أكثر جودة.

## الإقتراحات والتوصيات:

من أجل تحسين مساهمة معايير التدقيق الجزائرية في جودة القوائم المالية وبناء على نتائج الدراسة نقترح بعض التوصيات نذكر منها:

تنظيم أيام دراسية وملتقيات من أجل التعمق بشكل أكبر في هذا الموضوع وهذه التطورات الحاصلة.

- تنظيم دورات تنظيمية لمحافظي الحسابات والخبراء المحاسبين، واطلاعهم على جميع التطورات الحاصلة فيما يخص التنظيم المهني للمهنة من أجل رفع مستواهم ومؤهلاتهم؛
- تفعيل القوانين والتشريعات الخاصة التي تجبر الاعتماد على هذه المعايير مع تحديد المسؤوليات والواجبات؛
- التنسيق بين الأكاديميين والمهنيين مما يساعد الباحثين على التعمق في هذا الجانب؛

- الاسراع في استكمال باقي معايير التدقيق الجزائرية.

#### آفاق الدراسة:

إن ورشة إصدار معايير التدقيق الجزائرية مازالت متواصلة إلى فترة زمنية معتبرة لذلك يبقى مجال البحث في هذه المعايير فرصة مهمة للباحث في مجال المحاسبة والتدقيق. وعليه تم إقتراح بعض العناوين والتي يمكن أن تكون اشكاليات دراسة مستقبلية للباحثين في مجال المحاسبة والتدقيق نذكر منها:

- دور معايير التدقيق الجزائرية في التقليل من الأخطاء المحاسبية؛
- أثر تبني معايير التدقيق الدولية في تطوير مهمة التدقيق؛
- دراسة مقارنة بين معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية ومدى اسهامها في جلب الاستثمارات الأجنبية للجزائر.

# قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

1. جمعة احمد حلمي، المدخل إلي التدقيق الحديث، دار صفاء، عمان، الأردن، ط2، 2005.
2. الصباغ أحمد عبد المولى، وآخرون، أساسيات المراجعة ومعاييرها، القاهرة، مصر، 2008.
3. أحمد قايد نور الدين، التدقيق المحاسبي وفقاً لمعايير الدولية، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2015.
4. ألفين اريتز، جيمس لوبك، المراجعة مدخل متكامل، ج 1، (ترجمة: محمد عبد القادر الديسطي)، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص42.
5. خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات النظرية والعملية، دار وائل، عمان، الأردن، ط2، 2001.
6. سيد عطالله السيد، التدريب المحاسبي والمالي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان 2013 الأردن، ط1.
7. الحجاوي طلال، الزوبعي سالم، القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاسها على رأي مدقق الحسابات، دار اليازوري، عمان، الأردن، ط4، 2014.
8. البلداوي عبد الحميد عبد المجيد، أساليب البحث العلمي والتحليل الإحصائي، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2007.
9. عطية عبد الرحمن، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، برج بوعريريج، الجزائر، 2009.
10. متولي عصام الدين محمود، المراجعة وتدقيق الحسابات، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، اليمن، ط1. 2009.

11. الدهراوي كمال الدين، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006.
12. التوهامي طواهر محمد، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
13. المحمودي محمد سرحان علي، مناهج البحث العلمي، دار الكتب، اليمن، ط3، 2019.
14. الصبان محمد سمير، عبد الله عبد العظيم هلال، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية الابراهيمية، القاهرة، مصر، 2002.
15. محمد فاتح محمود بشير المغربي، المراجعة والتدقيق الشرعي، دار الجنان، عمان، الأردن، ط1، 2016.
16. صديقي مسعود، أحمد نقاز، المراجعة الداخلية، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، ط1، 2010.

#### ثانيا: أطروحات ورسائل جامعية

17. أحمد ميلي سمية، أثر استخدام أساليب معاينة لتدقيق القوائم المالية في اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم تجارية، جامعة المسيلة، 2017.
18. لعروسي آسيا، تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، في علوم التجارية، جامعة المسيلة، 2014.
19. بن صغير أشرف، دراسة مقارنة بين معايير التدقيق الجزائرية NAA، ومعايير التدقيق الدولية ISA، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، في العلوم التجارية، جامعة العربي بن مهدي أم البواقي، 2017.

20. بلعيد وردة، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القياس والإفصاح بالقوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2020، ص60.
21. بن خليفة بلقاسم، دور القوائم المالية في تحديد العمل المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2015.
22. بهلولي نور الهدى، أثر معايير التدقيق الدولية في تطوير مهنة التدقيق المحاسبي بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، في علوم تجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف 2017..
23. بيبصار عبد الحكيم، دراسة تقييمية لأثر برامج الدعم الريفي في التنمية المحلية، دراسة حالة ولاية المسيلة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة مصطفى اسطبولي، معسكر، 2014.
24. طويرات رابح، علاقة المعلومات المحاسبية بمستوى الإفصاح في القوائم المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2014.
25. زين عبد المالك، القياس والافصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، في علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2015.
26. سوسة بدر الدين ، أثر معايير التدقيق الخارجي علي جودة المعلومات المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة عنابة، 2019.
27. شبلاوي إبراهيم، واقع وأفاق التدقيق الخارجي في ظل معايير التدقيق الدولية (ISA) ومعايير التدقيق الجزائرية (NAA)، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه، في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة لونيبي علي، البليدة2، 2020.
28. شريقي عمر، التنظيم المهني للمراجعة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، 2012.

29. لقليطي الأخضر، مراجعة الحسابات وواقع الممارسة المهنية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.
30. لقليطي الأخضر، معايير المراجعة الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الواقع المهني بالجزائر، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015.
31. لونيصة محمد أمين، تطور مهن التدقيق في الجزائر وأثرها على تحسين جودة المعلومة المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في علوم تجارية، جامعة المسيلة، 2017.
32. مازون محمد أمين، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، في علوم تجارية، جامعة الجزائر3، 2011.
33. واضح صالح، أثر تبني معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للحد من التهرب الضريبي بعد تبني النظام المحاسبي المالي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه قسم علوم تجارية، جامعة المسيلة 2020.
- ثالثا: المجالات العلمية:**
34. عمروش صبرينة، بلقاسم دواح، دور معايير التدقيق الدولية في العرض العادل للقوائم المالية، مجلة دراسات الاقتصادية المعمقة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد4، العدد3، 2020.
35. بوسليمان صليحة، محمد طويلب، توفيق معايير المراجعة الجزائرية مع معايير المراجعة الدولية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة الجزائر المجلد11، العدد1، 2020.
36. طالب عبد العزيز، بلمداني محمد، مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، جامعة البليدة2، الجزائر، 2020، المجلد 04، العدد2020، 2.
37. الأزهر عزة، واقع ممارسة مهنة المراجعة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر العدد 2012، 05.

38. لقليطي الأخضر، ديلمي عمر، دور معايير المراجعة الدولية في تحسين أداء مهنة المراجعة المالية في الجزائر، المجلة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، المجلد 40، العدد 4، 2020.

#### رابعاً: القوانين والمراسيم

39. المادة 5، من القانون 01-10، المؤرخ في 29 جوان 2010، والمتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الموافق ل 11 جويلية 2010.

40. المادة 15، من القانون 01-10، المؤرخ في 29 جوان 2010، والمتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الموافق ل 11 جويلية 2010.

41. المواد من 25 إلى 29، من القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي الجديد، الجريدة الرسمية الجزائرية: العدد 74، الصادرة في 25 نوفمبر 2007.

42. مقرر رقم 002 المؤرخ في 4 فيفري 2016. المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية.

43. مقرر رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016. المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية.

44. مقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017. المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية.

45. مقرر رقم 24 المؤرخ في 24 سبتمبر 2018، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية.

# الملاحق

الملحق رقم 01: الاستبيان في مرحلته الاولى



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية :العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم المالية والمحاسبة

تخصص :محاسبة وتدقيق

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

السادة المحترمين؛

في إطار تحضير لمذكرة تخرج والتي تندرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق، بعنوان:

مدى مساهمة معايير التدقيق الجزائرية في تحسين جودة القوائم المالية

- دراسة آراء عينة من محافظي الحسابات والأكاديميين.

وبغرض هذه الدراسة نرجو من سيادتكم تقديم يد المساعدة لنا من خلال الإجابة على هذه الاستمارة، ونلتمس منكم معاملة أسئلتنا بصدق وموضوعية، كما أحيطكم علما أن إجاباتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي وستحظى بسرية تامة.

شكرا جزيلاً على تعاونكم.

إشراف الدكتور:

عبد الحكيم بيصار

إعداد الطالبة:

فطيمة عنيبة

السنة الجامعية: 2021/2020

المحور الأول: المعلومات الديموغرافية.

يرجى التكرم بوضع العلامة (X) في المكان المناسب:

أنثى	ذكر	1- الجنس

أقل من 25 سنة	من 25 سنة إلى 35 سنة	من 36 سنة إلى 40 سنة	من 41 سنة إلى 50 سنة	أكثر من 50 سنة	2- العمر

ليسانس	ماستر	ماجستير	دكتوراه	دبلوم وهني	3- المؤهل العلمي

مالية ومحاسبة	إدارة أعمال	بنوك	اقتصاد	أخرى (أذكرها)	4- التخصص

أستاذ جامعي	محاسب معتمد	محافظ حسابات	خبير محاسبي	5- الوظيفة الحالية

أقل من 5 سنوات	من 5 إلى 10 سنوات	من 11 سنة إلى 15 سنة	من 16 سنة إلى 20 سنة	أكثر من 20 سنة	6- عدد سنوات الخبرة

المحور الثاني: مجال تطبيق المعايير الجزائرية للتدقيق NAA

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	يعالج المعيار رقم 210 واجبات المدقق للاتفاق مع الإدارة حول أحكام مهمته					
02	يعالج المعيار رقم 505 استعمال المدقق للتأكيدات الخارجية بهدف الحصول على أدلة مثبتة					
03	يلبي المعيار رقم 560 التزامات المدقق اتجاه الأحداث اللاحقة.					
04	يوضح المعيار رقم 580 إلزامية حصول المدقق على التصريحات الكتابية من طرف الإدارة					
05	يساعد المعيار رقم 300 المدقق في التخطيط لتدقيق القوائم المالية.					
06	يستند المدقق على المعيار رقم 500 و501 للحصول على العناصر المقنعة بما فيها الاعتبارات الخاصة لتأسيس رأيه.					
07	يوضح المعيار رقم 700 التزامات المدقق بإبداء رأي حول القوائم المالية					
08	بين المعيار رقم 570 أن الكيان محل التدقيق مستمر في نشاطه					
09	يعالج المعيار رقم 610 شروط وفرص انتفاع المدقق الخارجي من أعمال المدقق الداخلي					
10	يساعد المعيار رقم 620 المدقق من الاستغلال الأمثل لأعمال الخبير.					
11	يوضح المعيار رقم 530 استعانة المدقق بعينة في التدقيق لإنجاز إجراءات التدقيق					
12	يغطي المعيار رقم 540 جميع واجبات المدقق المرتبطة بالتقديرات المحاسبية بهدف الحصول على العناصر المقنعة والكافية حول معقولية التقديرات المحاسبية					

المحور الثالث : جودة القوائم المالية

الرقم	العبرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
<b>الملاءمة</b>						
01	تؤثر المعلومات الملاءمة على المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية					
02	تمكن المعلومات الملاءمة القدرة على التنبؤ بالأحداث المستقبلية.					
03	الالتزام بخاصية الملاءمة يمكننا من الحصول على المعلومات في الوقت المناسب.					
<b>الموثوقية</b>						
01	تحتوي القوائم المالية على معلومات دقيقة وخالية من الأخطاء					
02	تحتوي القوائم المالية على معلومات صادقة ومعقولة.					
03	تحيز الإدارة في إعداد القوائم المالية يجعلها لا تتصف بالحيادية.					
04	إسقاط جزء من الأحداث المهمة يجعل القوائم المالية تفقد خاصية الاكتمال (الأهمية النسبية)					
<b>القابلية للمقارنة</b>						
01	تمكن خاصية المقارنة بمقارنة القوائم المالية بين مؤسستين في نفس الفترة					
02	تسمح خاصية المقارنة بمقارنة القوائم المالية لفترة معينة بالقوائم المالية للمؤسسة لفترات أخرى.					
<b>القابلية للفهم</b>						
01	ينبغي على معدي القوائم المالية الأخذ بعين الاعتبار قدرات الفهم والاستيعاب للأطراف المستخدمة للقوائم المالية.					
02	تحتوي القوائم المالية على معلومات واضحة وبسيطة.					

المحور الرابع: أثر معايير التدقيق الجزائرية على جودة لقوائم المالية

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
	تمكن معايير التدقيق الجزائرية من تحسين جودة القوائم المالية من خلال:					
01	التقييم الفعال لنظام الرقابة الداخلية					
02	تحديد كافة الشروط المتعلقة بالمهمة ومسؤوليات المدقق بدقة اتجاه الكيان.					
03	الحصول على التأكيدات الخارجية من طرف العملاء والموردين، وهذا دليل مثبت ومقنع يزيد من مصداقية أرصدة العملاء والموردين.					
04	تحديد التزامات المدقق اتجاه الأحداث اللاحقة التي تظهر بعد إقفال الحسابات.					
05	حصول المدقق على التصريحات الكتابية من طرف الإدارة وهذا يزيد من موثوقية المعلومات المتوصل إليها.					
06	التخطيط بكفاءة ووضع خطة لتدقيق القوائم المالية، مما يزيد الحرص على دقة المعلومات.					
07	جمع العناصر المقنعة الكافية والمناسبة حول بعض الشكوك تزيد كفاية وملائمة ومصداقية القوائم المالية.					
08	التأكد من مطابقة الأرصدة الافتتاحية للفترة الحالية مع الأرصدة الختامية للفترة السابقة، وهذا يجعل القوائم المالية قابلة للمقارنة بين مختلف الفترات.					
09	تأسيس رأي قوي حول القوائم المالية والتقرير عنه بوضوح.					
10	استخدام المدقق للإجراءات التحليلية كالمقارنات والنسب هذا كفيلا لزيادة جودة القوائم المالية.					
11	جمع العناصر المقنعة والكافية حول قدرة الكيان على استمرار الاستغلال، وهذا يزيد من درجة الوثوق في قوائمها المالية.					
12	استخدام أعمال المدققين الداخليين للاقترب أكثر من الكيان.					
13	الاستعانة بخبراء في ميادين أخرى غير المحاسبة والتدقيق للوصول إلى استنتاجات أكثر موثوقية تساعد بدورها الكيان على اكتساب الخبرة في إعداد القوائم المالية.					
14	جمع المدقق للعناصر المقنعة والكافية لتحديد ما إذا كانت المعلومات الواردة في القوائم المالية المتعلقة بالتقديرات المحاسبية متطابقة مع المرجع المحاسبي المطبق.					

مع خالص شكري وتقديري.



الملحق رقم 02: الاستبيان في صورته النهائية  
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية: العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

السادة المحترمين:

في إطار تحضير لمذكرة تخرج والتي تندرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق، بعنوان:

مدى مساهمة معايير التدقيق الجزائرية في تحسين جودة القوائم المالية

- دراسة آراء عينة من محافظي الحسابات والأكاديميين.

وبغرض هذه الدراسة نرجو من سيادتكم تقديم يد المساعدة لنا من خلال الإجابة على هذه الاستمارة، ونلتمس منكم معاملة أسئلتنا بصدق وموضوعية، كما أحيطكم علما أن إجاباتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي وستحظى بسرية تامة.

شكرا جزيلاً على تعاونكم.

إشراف الدكتور:

عبد الحكيم بيصار

إعداد الطالبة:

فطيمة عنيبة

السنة الجامعية: 2021/2020

المحور الأول: المعلومات الشخصية.

يرجى التكرم بوضع العلامة (X) في المكان المناسب:

المؤهل العلمي	ليسانس	ماستر	ماجستير	دكتوراه	ديبلوم مهني

التخصص	العلوم المالية والمحاسبة	علوم التسيير	علوم تجارية	علوم اقتصادية	أخرى (أذكرها)

الوظيفة الحالية	أستاذ جامعي	محاسب معتمد	محافظ حسابات	خبير محاسبي

عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	من 5 إلى 10 سنوات	أكثر من 10 سنوات

المحور الثاني: مجال تطبيق المعايير الجزائرية للتدقيق NAA

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
ما مدى اطلاعك على مجال تطبيق المعايير الجزائرية للتدقيق						
01	يلبي المعيار رقم 210 واجبات المدقق للاتفاق مع الإدارة حول أحكام مهمته					
02	يعالج المعيار رقم 505 استعمال المدقق للتأكدات الخارجية بهدف الحصول على أدلة مثبتة					
03	يلبي المعيار رقم 560 التزامات المدقق اتجاه الأحداث اللاحقة.					
04	يضمن المعيار رقم 580 إلزامية حصول المدقق على التصريحات الكتابية من طرف الإدارة					
05	يساعد المعيار رقم 300 المدقق في التخطيط لتدقيق القوائم المالية					
06	يستند المدقق على المعيار رقم 500 و501 للحصول على العناصر المقنعة بما فيها الاعتبارات الخاصة لتأسيس رأيه					
07	يوضح المعيار رقم 700 التزامات المدقق بإبداء رأي حول القوائم المالية					
08	يعالج المعيار 560 التزامات المدقق اتجاه الأحداث اللاحقة لإقفال الحسابات في إطار تدقيق القوائم المالية					
09	يبين المعيار رقم 570 أن الكيان محل التدقيق مستمر في نشاطه					
10	يغطي المعيار رقم 540 جميع واجبات المدقق المرتبطة بالتقديرات المحاسبية					

المحور الثالث: جودة القوائم المالية

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
ما مدى معرفتك بالخصائص التالية التي تساهم في تحسين جودة القوائم المالية						
<b>الملائمة</b>						
01	تؤثر المعلومات الملائمة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين					
02	تمكن المعلومات الملائمة القدرة على التنبؤ بالأحداث الاقتصادية المستقبلية					
03	الالتزام بخاصية الملائمة يمكننا من الحصول على المعلومات في الوقت المناسب					
<b>الموثوقية</b>						
01	تحتوي القوائم المالية على معلومات دقيقة وخالية من الأخطاء					
02	تحتوي القوائم المالية على معلومات صادقة ومعقولة.					
03	تحيز الإدارة في إعداد القوائم المالية يجعلها لا تتصف بالحيادية.					
04	إسقاط جزء من الأحداث المهمة يجعل القوائم المالية تفقد خاصية الاكتمال (الأهمية النسبية)					
<b>القابلية للمقارنة</b>						
01	تسمح خاصية المقارنة بمقارنة القوائم المالية لفترة معينة بالقوائم المالية للمؤسسة لفترات أخرى					
02	تمكن خاصية المقارنة بمقارنة القوائم المالية بين مؤسستين في نفس الفترة					
<b>القابلية للفهم</b>						
01	ينبغي على معدي القوائم المالية الأخذ بعين الاعتبار قدرات الفهم والاستيعاب للأطراف المستخدمة للقوائم المالية.					
02	تحتوي القوائم المالية على معلومات واضحة وبسيطة.					

المحور الرابع: أثر معايير التدقيق الجزائرية على جودة لقوائم المالية

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	العبارة	الرقم
					تمكن معايير التدقيق الجزائرية من تحسين جودة القوائم المالية من خلال:	
					التقييم الفعال لنظام الرقابة الداخلية	01
					تحديد كافة الشروط المتعلقة بالمهمة ومسؤوليات المدقق بدقة اتجاه الكيان	02
					الحصول على التأكيدات الخارجية من طرف العملاء والموردين، وهذا دليل مثبت ومقنع يزيد من مصداقية أرصدة العملاء والموردين	03
					تحديد التزامات المدقق اتجاه الأحداث اللاحقة التي تظهر بعد إقفال الحسابات	04
					حصول المدقق على التصريحات الكتابية من طرف الإدارة وهذا يزيد من موثوقية المعلومات المتوصل إليها	05
					التخطيط بكفاءة ووضع خطة لتدقيق القوائم المالية، مما يزيد الحرص على دقة المعلومات	06
					التأكد من مطابقة الأرصدة الافتتاحية للفترة الحالية مع الأرصدة الختامية للفترة السابقة	07
					تأسيس رأي قوي حول القوائم المالية والتقرير عنه بوضوح	08
					جمع العناصر المقنعة والكافية حول قدرة الكيان على استمرار الاستغلال، وهذا يزيد من درجة الوثوق في قوائمها المالية	09
					جمع المدقق للعناصر المقنعة والكافية لتحديد ما إذا كانت المعلومات الواردة في القوائم المالية المتعلقة بالتقديرات المحاسبية متطابقة مع المرجع المحاسبي المطبق.	10

مع خالص الشكر والتقدير.

قائمة الأساتذة المحكمين

الجامعة	الرتبة	الأساتذة المحكمين	الرقم
محمد بوضياف بالمسيلة	أستاذ التعليم العالي	سعودي بلقاسم	01
محمد بوضياف بالمسيلة	أستاذ محاضر أ	قمان مصطفى	02
محمد بوضياف بالمسيلة	أستاذ محاضر أ	سبتي إسماعيل	03
محمد بوضياف بالمسيلة	أستاذ محاضر أ	طويرات رابح	04
محمد بوضياف بالمسيلة	أستاذ محاضر أ	غزي محمد العربي	05
محمد بوضياف بالمسيلة	أستاذ محاضر أ	حميدي أحمد السعيد	06
محمد بوضياف بالمسيلة	أستاذ محاضر ب	جمعي محمد صالح	07

الملحق رقم 04 : معاملات الارتباط لبيرسون لفقرات المحور الأول مع الدرجة الكلية للمحور

Corrélations

		q8	q9	q10	المحور1
q1	Corrélation de Pearson	,646**	,594**	,706**	,767**
q2	Corrélation de Pearson	,570**	,412**	,432**	,724**
q3	Corrélation de Pearson	,638**	,450**	,638**	,830**
q4	Corrélation de Pearson	,495**	,451**	,462**	,608**
q5	Corrélation de Pearson	,543**	,275	,432**	,638**
q6	Corrélation de Pearson	,426**	,421**	,392*	,708**
q7	Corrélation de Pearson	,631**	,422**	,561**	,809**
q8	Corrélation de Pearson	1	,507**	,839**	,857**
q9	Corrélation de Pearson	,507**	1	,448**	,652**
q10	Corrélation de Pearson	,839**	,448**	1	,804**
المحور1	Corrélation de Pearson	,857**	,652**	,804**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	
	N	40	40	40	40

\*\* . La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

\* . La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

الملحق رقم 05 : معاملات الارتباط لبيرسون لفقرات المحور الثاني مع الدرجة الكلية للمحور

Corrélations

		q19	q20	q21	المحور2
q11	Corrélation de Pearson	,372*	,450**	-,028	,508**
q12	Corrélation de Pearson	,312	,167	-,057	,389*
q13	Corrélation de Pearson	,196	,089	-,016	,321*
q14	Corrélation de Pearson	,192	,191	,311	,478**
q15	Corrélation de Pearson	,258	,284	,242	,520**
q16	Corrélation de Pearson	,439**	,468**	,006	,642**
q17	Corrélation de Pearson	,569**	,450**	,027	,616**
q18	Corrélation de Pearson	,676**	,499**	,380*	,618**
q19	Corrélation de Pearson	1	,715**	,269	,817**
q20	Corrélation de Pearson	,715**	1	,201	,738**
q21	Corrélation de Pearson	,269	,201	1	,439**
المحور2	Corrélation de Pearson	,817**	,738**	,439**	1

\*\* . La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

\* . La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

الملحق رقم 06 : معاملات الارتباط لبيرسون لفقرات المحور الثالث مع الدرجة الكلية للمحور

Corrélations

		q29	q30	q31	المحور3
q22	Corrélation de Pearson	,584**	,424**	,682**	,686**
q23	Corrélation de Pearson	,622**	,471**	,755**	,789**
q24	Corrélation de Pearson	,571**	,739**	,814**	,888**
q25	Corrélation de Pearson	,518**	,516**	,502**	,735**
q26	Corrélation de Pearson	,510**	,484**	,631**	,765**
q27	Corrélation de Pearson	,477**	,712**	,748**	,816**
q28	Corrélation de Pearson	,563**	,537**	,681**	,806**
q29	Corrélation de Pearson	1	,547**	,680**	,754**
q30	Corrélation de Pearson	,547**	1	,754**	,784**
q31	Corrélation de Pearson	,680**	,754**	1	,898**
المحور3	Corrélation de Pearson	,754**	,784**	,898**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	
	N	40	40	40	40

\*\* . La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

\* . La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

الملحق رقم 07 : نتائج قياس ثبات الاستبيان ( ألفا كرونباخ )

01 المحور Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,907	10

02 المحور Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,768	11

03 المحور Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,925	10

أداة الدراسة Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,721	31

الملحق رقم 08 : النتائج المتعلقة بخصائص عينة الدراسة

Statistiques

		المؤهل العلمي	التخصص	الوظيفة	الخبرة
N	Valide	53	53	53	53
	Manquant	0	0	0	0

Table de fréquences

		المؤهل العلمي			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	17	32,1	32,1	32,1
	2	10	18,9	18,9	50,9
	3	2	3,8	3,8	54,7
	4	23	43,4	43,4	98,1
	5	1	1,9	1,9	100,0
Total		53	100,0	100,0	

		التخصص			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	34	64,2	64,2	64,2
	2	7	13,2	13,2	77,4
	3	5	9,4	9,4	86,8
	4	7	13,2	13,2	100,0
Total		53	100,0	100,0	

		الوظيفة			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	19	35,8	35,8	35,8
	2	12	22,6	22,6	58,5
	3	18	34,0	34,0	92,5
	4	4	7,5	7,5	100,0
Total		53	100,0	100,0	

		الخبرة			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé

Valide	1	10	18,9	18,9	18,9
	2	9	17,0	17,0	35,8
	3	34	64,2	64,2	100,0
Total		53	100,0	100,0	

الملحق رقم 09 : النتائج المتعلقة باتجاهات استجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات الاستبيان

**Statistiques sur échantillon uniques**

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
q1	53	4,15	,568	,078
q2	53	4,19	,622	,085
q3	53	3,72	,794	,109
q4	53	4,00	,620	,085
q5	53	4,11	,543	,075
q6	53	3,74	,788	,108
q7	53	4,23	,609	,084
q8	53	3,94	,818	,112
q9	53	4,08	,675	,093
q10	53	3,89	,698	,096
q11	53	4,38	,657	,090
q12	53	4,34	,678	,093
q13	53	3,83	,849	,117
q14	53	3,17	,995	,137
q15	53	3,58	,795	,109
q16	53	4,04	,831	,114
q17	53	4,25	,648	,089
q18	53	4,25	,875	,120
q19	53	4,08	,829	,114
q20	53	3,87	,856	,118
q21	53	3,75	,939	,129
q22	53	4,21	,600	,082
q23	53	4,09	,714	,098
q24	53	4,19	,709	,097
q25	53	3,68	,996	,137
q26	53	4,11	,725	,100
q27	53	4,09	,741	,102
q28	53	4,17	,700	,096
q29	53	4,19	,681	,094
q30	53	4,00	,855	,117
q31	53	4,04	,619	,085

الملحق رقم 10 : نتائج اختبار (ت)

لعينة واحدة

**Test sur échantillon unique**

Valeur de test = 3						
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
q1	14,745	52	,000	1,151	,99	1,31
q2	13,914	52	,000	1,189	1,02	1,36
q3	6,577	52	,000	,717	,50	,94
q4	11,739	52	,000	1,000	,83	1,17
q5	14,931	52	,000	1,113	,96	1,26
q6	6,797	52	,000	,736	,52	,95
q7	14,662	52	,000	1,226	1,06	1,39
q8	8,392	52	,000	,943	,72	1,17
q9	11,598	52	,000	1,075	,89	1,26
q10	9,252	52	,000	,887	,69	1,08
q11	15,260	52	,000	1,377	1,20	1,56
q12	14,389	52	,000	1,340	1,15	1,53
q13	7,120	52	,000	,830	,60	1,06
q14	1,243	52	,220	,170	-,10	,44
q15	5,356	52	,000	,585	,37	,80
q16	9,089	52	,000	1,038	,81	1,27
q17	13,998	52	,000	1,245	1,07	1,42
q18	10,361	52	,000	1,245	1,00	1,49
q19	9,450	52	,000	1,075	,85	1,30
q20	7,384	52	,000	,868	,63	1,10
q21	5,854	52	,000	,755	,50	1,01
q22	14,653	52	,000	1,208	1,04	1,37
q23	11,154	52	,000	1,094	,90	1,29
q24	12,212	52	,000	1,189	,99	1,38
q25	4,967	52	,000	,679	,40	,95
q26	11,181	52	,000	1,113	,91	1,31
q27	10,756	52	,000	1,094	,89	1,30
q28	12,168	52	,000	1,170	,98	1,36
q29	12,708	52	,000	1,189	1,00	1,38
q30	8,516	52	,000	1,000	,76	1,24
q31	12,205	52	,000	1,038	,87	1,21



## ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى مساهمة معايير التدقيق الجزائرية في تحسين جودة القوائم المالية.

ولمعالجة إشكالية الدراسة تم الإعتماد على أداة دراسة والمتمثلة في الاستبيان والموجه لعينة من المهنيين في مجال المحاسبة والتدقيق، وكذا الأكاديميين من أساتذة جامعيين متخصصين في ميدان المحاسبة، وذلك بأخذ آرائهم حول اثر معايير التدقيق الجزائرية في تحسين جودة القوائم المالية .

وقد خلصت الدراسة إلى أنه حسب آراء أفراد عينة الدراسة فإن معايير التدقيق الجزائرية تلعب دورا مهما في تحسين جودة القوائم لمالية.

**الكلمات المفتاحية:** التدقيق، معايير التدقيق الجزائرية، جودة القوائم المالية، محافظي الحسابات، الأكاديميين.

## summary:

This study aims to find out how Algerian audit standards contribute to improving the quality of financial statements.

To address the problem of the study, a study tool consisting of a questionnaire directed at the eyes of accounting and auditing professionals, as well as academics from university professors specializing in accounting, was relied upon by taking their opinions on the impact of Algerian audit standards on improving the quality of financial statements.

The study found that according to the opinions of the study sample members, Algerian audit standards play an important role in improving the quality of the lists for the finances.

**Keywords:** Audit, Algerian audit standards, quality of financial statements, account governors, academics.